جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

## مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالب: هوماري هشام

بعنوان:

# تمويل التجارة الخارجية باستخدام صيغ الصيرفة الإسلامية

## (دراسة حالة مصرف السلام – وكالة برج بوعريريج –)

**أعضاء لجنة المناقشة**

| | | |
|---|---|---|
| الاسم واللقب: فريد صغور | الرتبة: مساعد أ | رئيسا |
| الاسم واللقب: كريم جايز | الرتبة: محاضر أ | مشرفا |
| الاسم واللقب: سمير بن عباس | الرتبة: مساعد أ | مناقشا |

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

# الإهداء

إلى رمز الرجولة والتضحية

إلى من دفعني إلى العلم وبه أزداد فخرا

أبي العزيز أطال الله عمره

إلى نبع الحنان ورمز الطهارة

إلى من منحتني صفاء الوداد وصدق الكلمة وحب الإيثار

إلى من غمرتني بدعائها الذي كان نبراس إضاءة لي في ظلمة الحياة وشمعة أمل والتي

أضاءت لي طريق المستقبل

إلى والدتي الحبيبة حفظها الله

إلى كل أفراد عائلتي صغيرهم وكبيرهم

إلى كل أصدقائي وبالخصوص أصدقاء الحي

إلى كل زملائي بالعمل في الصيدلية المركزية

إلى كل طالب للعلم والمعرفة

أهدي ثمرة جهدي هذا.

# شكر وعرفان

لبد لنا ونحن نختم مشوارنا الدراسي من وقفة نعود بها الى أعوام قضيناها مع اساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير. . باذلين جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الامة من جديد....

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة..

إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة...

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة..

إلى كل اساتذتنا الافاضل..

كن عالما فإن لم تستطع فكن متعلما... فإن لم تستطع فأحب العلماء... فإن لم تستطع فلا تبغضهم...

أخص بالتقدير والشكر الدكتور: جايز كريم لقبوله الاشراف على هذه المذكرة، رغم مشاغله الكثيرة ... جعل الله ذلك في ميزان حسناته...

وكذلك نشكر كل من مد لنا يد المساعدة، وقدم لنا العون

وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث.

**الملخص:**

لقد برز التمويل الإسلامي كتوجه جديد لتمويل التجارة الخارجية، وفي هذا السياق تندرج هذه الدراسة التي تهدف إلى تقييم عمليات التجارة الخارجية خلال تحليل واقعها في المصارف الإسلامية، وقد تم إجراء الدراسة الميدانية على مستوى مصرف السلام الجزائر فرع برج بوعريريج وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات المحصلة من التقارير السنوية للمصرف.

وقد أوضحت الدراسة أن حجم الاعتمادات المستندية ومعاملات التجارة الخارجية في تزايد خلال فترة الدراسة بالإضافة إلى توسع فروعه بشكل مطرد.

**الكلمات المفتاحية:** التجارة الخارجية، المصارف الإسلامية، عمليات التجارة الخارجية، توطين، تمويل.

**Résumé :**

La finance islamique est apparue comme une nouvelle orientation du financement du commerce extérieur. Ce projet vise à évaluer les opérations de commerce extérieur lors de l'analyse de leur réalité dans les banques islamiques.

L'étude de terrain a été menée au niveau de la banque Al Salam Algérie agence BBA Recueillir des données à partir des rapports annuels de la Banque.

L'étude a montré que le volume des crédits documentaires et des transactions de commerce extérieur s'accroissait au cours de la période d'étude, parallèlement à l'expansion régulière de ses succursales.

**Mots-clés :** commerce extérieur, banques islamiques, opérations de commerce extérieur, localisation, finances.

**Summary:**

Islamic finance has emerged as a new direction to finance foreign trade. In this context, this study aims to evaluate foreign trade operations during the analysis of their reality in Islamic banks. The field study was conducted at the level of Al Salam Bank - Algeria – agency BBA To collect data from the Bank's annual reports.

The study showed that the volume of documentary credits and foreign trade transactions increased during the period of study in addition to the expansion of its branches steadily.

**Keywords:** Foreign Trade, Islamic Banks, Foreign Trade Operations, Localization, Finance.

# قـــائـــــمـــــة المـــحـــــتـــــويـــــات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| **الإهداء** | - |
| **شكر وعرفان** | - |
| **ملخص الدراسة** | □ |
| **قائمة المحتويات** | II |
| **قائمة الجداول** | III |
| **قائمة الأشكال** | □ |
| **قائمة الملاحق** | □ |
| **مقدمة** | أ – هـ |
| **الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة** | 06-32 |
| المبحث الأول: الأدبيات النظرية | 07 |
| المبحث الثاني: الدراسات السابقة | 25 |
| **الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة** | 33-50 |
| **المبحث الأول:** تمويل التجارة الخارجية في مصرف السلام | 34 |
| **المبحث الثاني:** تمويل التجارة الخارجية في مصرف السلام- وكالة برج بوعريريج - | 40 |
| **الخاتمة** | 51 |
| **قائمة المراجع** | 56 |
| **الملاحق** | 60 |
| **فهرس المحتويات** | 63 |

## قـــائـــمـــــة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | حصة ونسبة رأس المال في مصرف السلام | 09 |
| **02** | عدد الاعتمادات المستندية ومبالغها لسنة (2014-2021) | 38 |
| **03** | تطور التحصيل المستندي من سنة 2014 إلى 2021 | 39 |


## قـــائـــمـــــة الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | أنواع المصارف الإسلامية | 12 |
| **02** | صيغة التمويل عن طريق المرابحة | 19 |
| **03** | صيغة التمويل بالسلم | 20 |
| **04** | صيغة التمويل بالبيع بالتقسيط | 21 |
| **05** | صيغة التمويل بالإستصناع | 22 |
| **06** | يمثل صيغة التمويل بالمضاربة | 24 |
| **07** | الهيكل التنظيمي العام لمصرف السلام | 36 |
| **08** | الهيكل التنظيمي لمصرف السلام – برج بوعريريج – | 41 |
| **09** | ختم خاص بملف التوطين عملية استيراد(مواد أولية) وكالة برج بوعريريج | 44 |


## قـــائـــمـــــة الملاحق


| رقم الملحق | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | مخطط سير مصرف السلام –الجزائر– | 61 |
| **02** | قائمة المهام الرئيسية في مصرف السلام | 62 |

# مقدمة

**تمهيد:**

تلعب عملية التمويل دورا هاما في الحياة الاقتصادية، التي تمد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته ومؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بكافة العمليات المالية وتحقيق التنمية، إذ يقوم نظام التمويل الإسلامي على منطق معارض تماما لمنطق عمل المؤسسات المصرفية التقليدية.

إن المصارف الإسلامية مؤسسات مصرفية حديثة من حيث النشأة وهي واحدة من أهم إسهامات المسلمين المعاصرين، وقد باشرت تلك المصارف أعمالها في بيئة مصرفية تسيطر عليها الصيرفة التقليدية، واستطاعت على الرغم من ذلك أن تقدم خدماتها المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى قطاع عريض من المتعاملين، حيث أصبحت جزءا هاما من الكيان المصرفي العالمي، كما أنها أضحت تشكل مخرجا مريحا للعديد أصحاب المدخرات الذين يجدون حرجا في التعامل مع المصارف التقليدية.

فلقد تمكنت المصارف الإسلامية من طرح بديل عادل ومحكم للمعاملات المالية ولذا فرضت نفسها على النشاط الاقتصادي، عن طريق صيغ التمويل المتعددة المشتقات من الفقه الإسلامي وتكييفها وفق احتياجات وظروف العصر، وتمثل الصيغ التمويلية التي تباشرها إضافة حقيقة في مجال العمل المصرفي وترتبط ارتباطا وثيقا بالجانب المادي للاقتصاد أو بالإنتاج الحقيقي الذي يضيف شيئا جديدا إلى المجتمع.

ولا يعني هذا النجاح أن المصارف الإسلامية قد تمكنت من فرض نفسها نهائيا ولم يبقى لها جهد تبذله، بل وبالعكس تحتاج هذه المصارف اليوم إلى عمل أكبر من أي وقت مضى، وفي سبيل تحقيق الدور التنموي الذي يميز العمل المصرفي الإسلامي على هذه المصارف استخدام صيغها التمويلية في مختلف القطاعات الاقتصادية، والتنويع في الآجال والصيغ وتمويل التجارة الخارجية والتركيز أكثر بالنسبة للصيغ القائمة على المشاركة في العائد التي تجسد أكثر خصوصية العمل المصرفي الإسلامي، ويبقى المجال مفتوح لابتكار الصيغ والأساليب التي تناسب المصارف الإسلامية ولا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء.

**إشكالية الدراسة:** على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

**كيف تساهم صيغ الصيرفة الإسلامية في تمويل التجارة الخارجية؟**

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي المصارف الإسلامية وماهي أهم ميزاتها؟
- فيما تتمثل صيغ التمويل التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية؟
- ما هي الأسس التي يقوم عليها العمل المصرفي الإسلامي في تمويل التجارة الخارجية؟
- كيف يقوم مصرف السلام بتمويل التجارة الخارجية في الجزائر؟

**فرضيات الدراسة:** للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية ميزتها الأساسية عدم التعامل بالربا من اجل الوصول الى رفاهية اقتصادية واجتماعية معينة؛
- ✓ صيغ التمويل في المصارف الإسلامية من مشاركات وبيوع وإجارة هي بديل الربا وبالتحديد صيغة القرض بالفائدة؛
- ✓ العمل المصرفي الإسلامي لا يهدف إلى تعظيم الربح فقط وإنما له بعد اجتماعي؛
- ✓ يمول مصرف السلام عمليات التجارة الخارجية في الجزائر بواسطة اليات التمويل الإسلامي.

**أهمية الدراسة:** تنبع أهمية هذه الدراسة من:

تتجلى أهمية الموضوع في كون المصارف الإسلامية تجد نفسها في تحد كبير مع أهدافها وسياساتها في مجال التجارة الخارجية التي تتحكم فيها الدول غير الإسلامية، وكيف تحاول التكيف معها وتوجه زبائن المصارف نحو الصرفية الإسلامية لما لها من أثار اقتصادية واجتماعية ملحوظة وذلك من خلال الصيغ المقترحة من قبل المصارف الإسلامية.

**أهداف الدراسة:**

- معرفة آليات تمويل التجارة الخارجية التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية؛
- إبراز دور المصارف الإسلامية في تمويل التجارة الخارجية وتسليط الضوء على مصرف السلام الجزائر ومساهمته في هذا المجال؛
- النظر إلى النظام المصرفي الإسلامي كحقيقة متطورة لابد من دراستها.

**منهج الدراسة:**

استنادا إلى الموضوع المدروس و قصد الإجابة على الإشكالية اخترنا المنهج الوصفي فيما يتعلق بالمفاهيم العامة، التمويل الإسلامي والمصارف الإسلامية، والذي استعملناه في استعراض أهم تطورات وخصائص المصرف الإسلامي ومختلف صيغ وأساليب التمويل فيه خلال فترة الدراسة ليأتي الدور على المنهج التحليلي في تبيان مدى مساهمة المصرف الإسلامي في تمويل التجارة الخارجية من خلال الزيارة الميدانية لمصرف السلام الجزائري (وكالة برج بوعريريج)، والاعتماد على المعلومات والوثائق المقدمة من قبل المصرف وما توفر لنا من تقارير سنوية.

**حدود الدراسة:**

– **الحدود الموضوعية:** سوف نتطرق إلى موضوع تمويل التجارة الخارجية عن طريق صيغ الصيرفة الإسلامية من خلال إلقاء الضوء على مصرف إسلامي.

– **الحدود الزمنية:** تم الاعتماد على احصائيات التجارة الخارجية في مصرف السلام –الجزائر– بالاعتماد على التقارير السنوية خلال الفترة (2014–2021).

– **الحدود المكانية:** تم إجراء هذه الدراسة على فرع تابع لمصرف السلام الجزائري (وكالة برج بوعريريج).

– **الحدود البشرية:** تستند نتائج هذه الدراسة على عينة من المدراء ورؤساء الأقسام ومعاونيهم في الفرع والوكالة مصرف السلام وكالة برج بوعريريج محل الدراسة.

**أسباب اختيار الموضوع:** هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

– الميول الشخصي للبحث في هذا الموضوع؛

– دراسة المصارف تتماشى وتخصصنا العلمي؛

– التوجه نحو تبني الصيرفة الاسلامية والتمويل بالأدوات المالية الاسلامية في الكثير من الدول حتى غير الاسلامية منها؛

– الاهتمام بتقديم خدمات الصيرفة الإسلامية في الجزائر في الآونة الأخيرة.

**صعوبات الدراسة:**

عند تناولنا لهذا البحث، واجهتنا بعض الصعوبات والعوائق منها:

– ندرة المراجع والبحوث التي تتناول دراسة تمويل التجارة الخارجية عن طريق صيغ الصيرفة الإسلامية.؛

– صعوبة الحصول على نسخ لكتب مصدرها حديثا، مما دفعنا للاستنجاد بالأوراق البحثية، التي أسهبت في تطرقها لهذا الموضوع؛

– تضارب الأرقام والإحصائيات وصعوبة ضبطها.

**هيكل الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول تناول الأدبيات النظرية، أما المبحث الثاني فخصص للدراسات السابقة؛

أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية مصرف السلام الجزائري، وكالة برج بوعريريج حيث تم تقسيمه إلى مبحثين أيضا، المبحث الأول تم فيه تقديم عام للعينة محل الدراسة، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه

الدراسة التطبيقية، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

# الفصل الأول:

# الإطار النظري للدراسة

**تمهيد:**

تعتبر التجارة الخارجية أهم فروع علم الاقتصاد، وتلعب دورا هاما ورئيسيا في تنمية اقتصاديات الدول وتعد التجارة الخارجية قطاعا حيويا لأي مجتمع متقدما كان أو ناميا، وتعتبر من الركائز الأساسية للتطور الاقتصادي فهي تمكن كل بلد من الاستفادة بمزايا البلد الآخر في سلعة معينة، وهكذا لا يمكن أن تعيش بمعزل عن غيرها وهذا مهما اختلفت النظم السياسية ومهما كانت درجة التفاوت الاقتصادي بين الدول؛

لذا يجب تطوير وتسهيل التجارة الخارجية والتخفيف من العراقيل التي تواجهها والبحث عن أفضل الطرق التي تسمح بتوسيعها فهي تحتاج إلى تمويل دائم لاستمرارها، وعليه أصبح لزاما أن تلجأ معظم المؤسسات سواء المصدرة أو المستوردة إلى المصارف التجارية تلعب المصارف الإسلامية دورا هاما يمكنها من تحقيق ما تطمح إليه الدول الإسلامية وشعوبها من تقدم ونهضة واستقرار، ومن أجل الإحاطة بأهم الجوانب وكذا تعميق التصورات الصحيحة حول الإطار النظري لها سوف نعالج المباحث التالية:

**المبحث الأول: الأدبيات النظرية.**

**المبحث الثاني: الدراسات السابقة.**

## المبحث الأول: الأدبيات النظرية

ظهرت المصارف الإسلامية كفكرة لنبذ التعامل بالفائدة، والالتزام بالمنهج الإسلامي في المعاملات، وذلك بوصفها مؤسسات مالية ومصرفية تزاول نشاطها وفق الرؤية المصرفية الإسلامية، وأصبحت اليوم تمثل أكبر منجزات الاقتصاد الإسلامي، لذلك خصص هذا المبحث للتعريف بماهية المصارف الإسلامية وصيغ التمويل فيها بالإضافة الى اليات تمويل التجارة الخارجية في المصارف الإسلامية.

### المطلب الأول: ماهية المصارف الإسلامية

إن المصارف الإسلامية تعتبر مفهوما جديدا في الوساطة المالية يختلف عما كان عليه العمل في البنوك الكلاسيكية ولذلك تحتاج إلى توضيح وبيان لمفهومها ونشأتها.

**أولا: نشأة المصارف الإسلامية**

بدأ التفكير بالمصارف والاعمال المصرفية من منظور الفكر الإسلامي، عندما بدأت أصوات كثيرة تنادي الى تحويل المؤسسات الاقتصادية التقليدية الى مؤسسات إسلامية في الشكل والمضمون، وتدعو الى رفض الواقع المنقول من الغرب في عهد التبعية والضعف، وهكذا تبلورت فكرة انشاء المصارف الإسلامية وظهرت الى حيز الوجود؛[1]

يعود تاريخ مؤسسات التمويل الإسلامي الى عام 1940 عندما انشات في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة، وفي عام 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان بوضع أساليب تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية؛

وقد قامت اول تجربة للمصارف الإسلامية في العالم العربي سنة 1963 بإقليم الدقهلية بدلتا النيل في مدينة ميت غمر في جمهورية مصر العربية تحت اسمً مصارف الادخار المحليةً تحت اشراف الدكتور أحمد النجار، وكانت هذه التجربة تقوم على جمع الأموال من المزارعين المصريين واستثمارها في بناء السدود واستصلاح الأراضي بغية تقاسم الأرباح بين الأطراف المشاركة، وقد حققت في بدايتها نجاحا باهراً، الا أنها ولأسباب غير واضحة وضعت في سنة 1967 أي بعد 4 سنوات تحت اشراف المصرف المركزي ومصرف الأهلي المصري ومن ثم فقدت هويتها؛

أما الانطلاقة الحقيقة للمصارف الإسلامية بمفهومها الحديث فكانت في منتصف السبعينات من خلال انشاء المصرف الإسلامي للتنمية عام 1975 بمدينة جدة بعد انعقاد المؤتمر الثاني لوزراء خارجية الدول الإسلامية بجدة في شهر أوت 1974، وهو مصرف دولي حكومي تساهم في رأسماله دول منظمة المؤتمر

[1] محمد حربي عريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة البنوك الإسلامية–مدخل حديث**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 80.

الإسلامي ويتعامل أساسا في تمويلاته مع هذه الدول، وانشاء مصرف دبي الإسلامي بدولة الامارات العربية المتحدة عام 1975 أيضا وهو مصرف خاص يتعامل مع الافراد.

**ثانيا: مفهوم المصارف الإسلامية**

تعد المصارف الإسلامية جزءا من المنظومة المصرفية العالمية، وفيما يلي سيتم التعرف على هذا النوع من المؤسسات المالية:

**1-التعريف الأول:**

المصرف الإسلامي هو منظمة مالية ومصرفية، اقتصادية واجتماعية، تسعى إلى جذب الموارد من الإفراد والمؤسسات وتعمل على استخدامها استخداما أفضل، مع أداء الخدمات المصرفية المتعددة، وتعمل على تحقيق العائد المناسب الأصحاب رأس المال كما تساهم في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع وتلتزم بمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق التنمية الايجابية، والاقتصادية والاجتماعية، للإفراد والمؤسسات مع مراعاة المجتمع.[1]

**2-التعريف الثاني:**

المصرف الإسلامي مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق شريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية.[2]

**3-التعريف الثالث:**

تقوم المصارف الإسلامية بقبول الودائع تحت الطلب والودائع الأجل مثل المصارف التجارية في طريق توظيف الأموال، حيث أن المصارف التجارية تعتبر الفائدة أساس التعامل، في حين ان المصارف الإسلامية تعتمد على المضاربة الإسلامية والمشاركة في توظيف أموالها، ويعتبر هذا المصرف من المصارف التجارية بالنظر إلى الطبيعة الغالبة للنشاط الذي يزاوله.[3]

**4-التعريف الرابع:**

يقصد بالمصارف الإسلامية في هذا النظام تلك المصارف أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى التعامل بالفائدة أخذا وعطاء.[4]

---

1-عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، 2004، ص85.

2-ألعزي عزي شهاب أحمد، **إدارة البنوك الإسلامية**، دار النفائس لنشر وتوزيع، ط1، عمان، 2011، ص11.

3-محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2007، ص26.

4- عبد الوهاب أحمد عبد االله وآخرون، مخاطر **صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على قرار التمويل** (دراسة على عينة من المصارف الإسلامية اليمنية)، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2016، ص 122.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن المصارف الإسلامية هي عبارة عن المؤسسات المالية، اقتصادية اجتماعية وتنموية، تقوم على تلقي الأموال من مختلف المتعاملين لقيام بالوظائف والأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتهدف من خلالها إلى خدمة الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل.

**- معلومات حول رأس المال:**

الجدول(01): يمثل حصة ونسبة رأس المال في مصرف السلام

| المساهمون | الحصة في رأس المال بـ % | الحصة في رأس المال بـ دج |
|---|---|---|
| مصرف السلام البحرين | %37,43 | 7 486 940 000 |
| السيد محمد عمير يوسف أحمد المهيري | %20,24 | 4 047 000 000 |
| شركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين "أمان" | %3,75 | 750 000 000 |
| ال سي بي الشركة القابضة للاستثمار | %3,38 | 675 000 000 |
| مصرف السلام السودان | %2,70 | 540 000 000 |
| شركة ليدر كابيتال | %2,70 | 540 000 000 |
| شركة إعمار العقارية | %2,70 | 540 000 000 |
| شركة بيت الاستثمار العالمي | %2,70 | 540 000 000 |
| شركة البطين للاستثمار | %2,70 | 540 000 000 |
| السيد عبد المنعم بن راشد بن عبد الرحمن الراشد | %2,70 | 540 000 000 |
| السيد محمد علي راشد العبار | %2,70 | 540 000 000 |
| السيد حسين محمد سالم الميزة | %2,70 | 540 000 000 |
| مجموعة عبد اللطيف ومحمد الفوزان | %2,25 | 450 000 000 |
| بنك التضامن الإسلامي الدولي-اليمني | %2,25 | 450 000 000 |
| شركة زعبيل للإستثمار | %1,62 | 324 000 000 |
| السيد سالم راشد سعيد المهندي | %1,35 | 270 000 000 |
| السيد زياد عبد العزيز بن عبد الله الجلال | %1,08 | 216 000 000 |
| شركة المهيدب القابضة للتجارة والصناعة | %1,08 | 216 000 000 |
| السيد أحمد حلمي منيب عرموش | %1,08 | 216 000 000 |
| السيد عبد الله هادي أحمد الحسيني | %1,08 | 216 000 000 |
| شركة أملاك للتمويل | %1,0 | 213 060 000 |
| شركة عبد الهادي عبد الله القحطاني و أولاده | %0,75 | 150 000 000 |

1

**المصدر**: التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائر، 2021، ص71.

[1] التقرير السنوي **لمصرف السلام**، 2021، ص71.

**ثالثا: أنواع المصارف الإسلامية.**

نظرا لامتداد نشاط المصارف الإسلامية وتشعبه وازدياد حجم معاملاته أدى إلى ضرورة تخصصها في أنشطة اقتصادية معينة، وإلى إنشاء مصارف إسلامية متخصصة تقوم بتقديم خدمات معينة للعملاء والمصارف الإسلامية الأخرى.

حيث يمكن تقسيم المصارف الإسلامية إلى عدة أنواع وذلك وفقا لعدة أسس على النحو التالي:[1]

**أولا: وفقا للنطاق الجغرافي**

وفقا لهذا الأساس يمكن تقسيمها إلى مصارف محلية النشاط، ومصارف دولية النشاط، وسوف نوضح كل منهما على حدي فيما يلي:

**1-مصارف إسلامية محلية النشاط:** وهي ذلك النوع من المصارف الإسلامية التي يقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها وتمارس فيها نشاطها، ولا يمتد عملها إلى خارج هذا النطاق الجغرافي.

**2-مصارف إسلامية دولية النشاط:** هي ذلك النوع من المصارف التي تتسع دائرة نشاطها وتمتد إلى خارج النطاق المحلي.

**ثانيا: وفقا للمجال التوظيفي**

وفقا لهذا الأساس يمكن التفرقة بين عدة أنواع من المصارف الإسلامية ومن بينها مصارف إسلامية صناعية، مصارف إسلامية زراعية، مصارف الادخار والاستثمار الإسلامي، مصارف التجارة الخارجية الإسلامية، ومصارف إسلامية تجارية، وسوف نقوم بتعريف كل واحد على حدي فيما يلي:[2]

**1-مصارف إسلامية صناعية:** وهي تلك المصارف التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية وخاصة عندما يمتلك المصرف مجموعة من الخبرات البشرية في مجال إعداد دراسات الجدوى، وتقييم فرص الاستثمار في هذا المجال المهم.

**2-مصارف إسلامية زراعية:** وهي تلك المصارف التي يغلب على توظيفها اتجاهها للنشاط الزراعي وباعتبار أن لديها المعرفة والدراية بهذا النوع من النشاط الحيوي الهام.

**3-مصارف الادخار والاستثمار الإسلامي:** تعمل هذه المصارف على نطاقين، نطاق مصارف الادخار وصناديق الادخار، وتكون مهمة هذه الصناديق جمع المدخرات من المدخرين بهدف تعبئة الفائض النقدي الموجود لدى الأفراد، والنطاق الآخر هو نطاق المصارف الاستثمارية حيث يقوم هذا النطاق على إنشاء مصرف استثماري يقوم

[1] محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، انيزاك للنشر والتوزيع، 1999، الطبعة 03، ص 36.

[2] المرجع نفسه، ص 64، ص65.

بعملية توظيف الأموال التي سبق الحصول عليها، وتوجيهها إلى مراكز النشاط الاستثماري، والتي من خلالها يتم استغلال الطاقات الإنتاجية المتوافرة، ومن ثم إنعاش الاقتصاد الإسلامي.

**4-مصارف التجارة الخارجية الإسلامية:** تعمل هذه المصارف على تعظيم وزيادة التبادل التجاري بين الدول، كما تعمل على معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها القطاعات الإنتاج في الدول الإسلامية من خلال توسيع نطاق السوق ورفع قدرتها على استغلال الطاقات العاطلة وتحسبن الجودة للإنتاج.

**5-مصارف إسلامية تجارية:** تتخصص هده المصارف في تقديم التمويل للنشاط التجاري وبصفة خاصة تمويل رأس المال للتجارة وفقا للأسس والأساليب الإسلامية، أي وفقا للمتاجرات أو المرابحات أو المشاركات أو المضاربات الإسلامية.

**ثالثا: وفقا لحجم النشاط**

تقسم وفقا لهذا المعيار إلى ثلاث أنواع وهي: مصارف إسلامية صغيرة الحجم، مصارف إسلامية متوسطة الحجم، ومصارف إسلامية كبيرة الحجم، وسنتطرق لكل نوع على حدي فيما يلي:[1]

**1-مصارف إسلامية صغيرة الحجم:** هي مصارف محدودة النشاط يقتصر نشاطها على الجانب المحلي والمعاملات المصرفية التي يحتاجها السوق المحلي فقط، وتعمل على جمع المدخرات وتقديم التمويل قصير الأجل المشروعات والأفراد في شكل مرابحات ومتاجرات، كما تنقل هذه المصارف فائض مواردها إلى المصارف الإسلامية الكبيرة التي تتولى استثماره وتوظيفه في المشروعات الضخمة.

**2-مصارف إسلامية متوسطة الحجم:** هي مصارف تكون أكبر حجما في النشاط وأكبر من حيث العملاء، وأكثر اتساعا من حيث المجال الجغرافي وأكثر خدمات من حيث التنوع، إلا أنها تظل محدودة النشاط بالنسبة للمعاملات الدولية.

**3-مصارف إسلامية كبيرة الحجم:** يطلق عليها البعض اسم – مصارف الدرجة الأول- وهي مصارف من الحجم الذي يمكنها من التأثير على السوق النقدي والمصرفي سواء المحلي أو الدولي، ولديها من الإمكانيات التي تؤهلها لتوجيه هذا السوق، كما تمتلك هذه المصارف فروعا لها في أسواق المال والنقد الدولية.

**رابعا: وفقا للملكية،** تنقسم البنوك من حيث ملكيتها إلى:

1. مصارف إسلامية مملوكة للدولة بالكامل مثل بنك ناصر الاجتماعي؛
2. مصارف إسلامية حكومية مملوكة لأكثر من دولة إسلامية البنك الإسلامي للتنمية؛
3. مصارف إسلامية غير حكومية مملوكة للأفراد مثل بنك دبي الإسلامي.

[1] محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، مرجع سابق، ص 62.

الشكل(01): يمثل أنواع المصارف الإسلامية

المصدر: من إعداد الطالب بناء على ما سبق

**المطلب الثاني: صيغ الصيرفة الإسلامية**

تمثل الأدوات التمويلية والصيغ التي تستعملها المصارف الإسلامية الجزء الهام من العمل المصرفي الإسلامي والتي جعلت لها قدرة كبيرة على جذب المدخرات لأغراض الاستثمار بشكل يفوق المصارف التقليدية.

**أولا: صيغ التمويل القائمة على الملكية**

**1. التمويل بالمشاركة:** يعتبر التمويل بالمشاركة أهم ما يميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية وهي اشتراك المصرف والعميل لتقديم المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، بحيث يصبح كل واحد منهما متملكا حصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحقا لنصيبه من الأرباح، وتقاسم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال.

وباستخدام هذه الصيغة يتم المساهمة بالمال والعمل بين الطرفين وبواسطتها يتم تجميع فوائض مالية للأفراد لاستثمارها في مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة، وتأخذ المشاركة ثلاث أشكال:

- المشاركة الثابتة؛
- المشاركة على أساس صفقة معينة؛
- المشاركة المنتهية بالتمليك.

**2. التمويل بالمضاربة:** وتعرف المضاربة على أنها شركة في الربح بمال من جانب وهو جانب صاحب المال ولو متعددا، والعمل من جانب آخر وهو جانب المضاربة، فأسلوب المضاربة يتم باشتراك بين طرفين، حيث يقوم أحدهما بدفع المال، والعمل يكون على الآخر أي العمل على التوليف بين مدخلين إنتاجيين رأس المال والعمل لإقامة مشاريع اقتصادية.[1]

**3 التمويل بالمزارعة:** عرفها المالكية على أنها الشركة في الزرع، وتقوم هذه الصيغة أساسا على عقد الزرع ببعض الخارج منه، بمعنى آخر يقوم مالك الأرض بإعطاء الأرض لمن يزرعها أو يعمل عليها، وهذه الصيغة لم تطبق سوى من بعض المصارف السودانية، ويرجع ذلك إلى الأهمية البالغة التي يكتسيها القطاع الفلاحي حيث يمثل مصدر دخل رئيسي لأكثر من 75% من السكان[2].

**4. التمويل بالمساقاة:** وصورتها أن تعقد شركة بين شخصين أحدهما مالك للأشجار يبحث عمن ينميها والآخر يملك الجهد، وذلك على أساس توزيع الناتج بينهما حسب الاتفاق.

---

[1] إبراهيم عبد الحليم عبادة، **تمويل التبادل في الدول الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،2007 ط،1، ص54.

[2] عبد العزيز شاكر حمدان الكبيسي، "**المصارف الإسلامية وأهم التحديات المعاصرة**"،"**مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية**"، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة،1998 ص19.

**ثانيا: صيغ التمويل القائمة على المديونية**

**1. التمويل بالمرابحة:** و يعرف بيع المرابحة بأنه "البيع بالثمن المشترى به أو تكلفتها على المشترى مع زيادة ربح معلوم يكون في الغالب نسبة مئوية من ثمن الشراء أو التكلفة" و صيغة المرابحة شائعة الاستعمال من طرف المصارف الإسلامية و حسب إحصائيات منشورة للاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية سنة 1996 حول 166 مصرف و مؤسسة مالية إسلامية، وجد أن معدل تطبيق المرابحة يقدر بـ 40.30% من مجموع التمويلات المقدمة بينما لا يتعدى استعمال المضاربة نسبة 8 % و ذلك بفضل الأهمية البالغة التي تلعبها المرابحة في التنمية و كذلك باعتبارها من الصيغ قصيرة الأجل ذات الربح المضمون بخلاف صيغ أخرى[1].

**2. التأجير التمويلي:** ومعناه "أن يستأجر شخصا شيئا معينا، لا يستطيع الحصول عليه، أو لا يريد ذلك لأسباب معينة، ويكون ذلك نظير أجر معلوم يقدمه لصاحب الشيء أو المؤجر"؛

والتأجير التمويلي يكتسي أهمية بالغة خاصة بما يوفره من سيولة مستمرة من خلال تسديد أقساط الإيجار ويعتبر وسيلة مضمونة للتدفقات النقدية للمصارف الإسلامية، كما أنه يساهم في التنمية الاقتصادية من خلال مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاقتناء معدات حديثة ليس لها القدرة على شرائها بأموالها الذاتية.

**ثالثا: البيوع الآجلة**

**3. التمويل بالسلم:** ويطلق عليه البيع الفوري الحاضر الثمن الآجل البضاعة، وفيه يقوم البائع بالحصول من المشتري على ثمن البضاعة، ثم تسليمها آجلا، ومن هنا يحصل البائع على ثمن البضاعة عاجلا، في حين تتم عملية تسليم البضاعة إلى العميل لاحقا؛

وصيغة السلم تستعمل في تمويل القطاع الفلاحي من خلال مساعدة الفلاحين في الفترة ما قبل تمام الإنتاج كما يمكن استخدام السلم في التمويل التجارة الخارجية من أجل رفع حصيلة الصادرات لتغطية عجز ميزات المدفوعات.

**4. التمويل بالإستصناع:** الاستصناع عقد بيع في المستصنع (المشتري) والصانع (البائع) بحيث يقوم الثاني بصناعة سلعة موصوفة (المصنوعة)، والحصول عليه عند أجل التسليم على أن تكون مادة الصنع وتكلفة العمل من الصانع، وذلك في مقابل الثمن الذي يتفقان عليه وكيفية سداده؛

وتكمن أهمية هذه الصيغة في تمويل المصرف للمشاريع الصناعية، فيعمل على تشغيل الطاقة الإنتاجية العاطلة عند بعض عملائه الصناعيين.[2]

---

[1] الغريب ناصر، **التمويل المصرفي الإسلامي**، بحث مقدم في ندوة التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، الدار البيضاء المغرب، ص63 ،1998.

[2] جاسم، محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007. ط2، ص،82.

**المطلب الثالث: آليات تمويل التجارة الخارجية في المصارف الإسلامية**

من أجل التنمية الشاملة تستخدم المصارف الإسلامية وتطور العديد من الصيغ والأدوات لتمويل عمليات التجارية الدولية وتنميتها، انطلاقا من أهمية التجارة والدور المهم الذي تلعبه في المجتمع، حيث تقوم المصرفية الإسلامية بدراسة السوق والتعرف على المشروعات المهمة القائمة والمشروعات المقترحة لتوفير التمويل اللازم لقيامها، والمشاركة في رأس مالها، ويمكنها في بعض الأحيان إدارة جزء كبير من المشاريع في حالة غياب المنظمين ذوي الخبرة، وذلك من خلال استعمال آليات صيغ عديدة لكل منها طبيعته التمويلية الخاصة، إلا أن كل صيغ تمويل التجارة الدولية وبغض النظر عن طبيعتها التمويلية في المصارف الإسلامية تعتمد على فتح الاعتماد المستندي.

**أولا: آليات تمويل التجارة الخارجية قصيرة الأجل**

أ- **تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي:** من خلال التطبيقات العملية في المصارف الإسلامية يكون فتح الاعتمادات على قسمين:

- **القسم الأول: الاعتماد المستندي الممول ذاتياً من قبل العميل،** الصورة العملية التطبيقية لهذا النوع في المصرف الإسلامي تتم وفق الآتي:

- يتقدم العميل إلى المصرف الإسلامي حاملا صورة من الفاتورة المبدئية من المستفيد، طالبا فتح الاعتماد المستندي بقيمة الفاتورة لصالح المستفيد؛

- يتحقق المصرف من تغطية رصيد العميل لقيمة الاعتماد والمصاريف الفعلية وأجر المصرف المراسل، وإذا نقص الرصيد، فإن المصرف الإسلامي يقدمه (النقص) على أساس اعتباره قرضا حسنا للعميل وهنا يتضح الفارق الجوهري في هذه العملية، حيث يقوم المصرف الإسلامي بتعويض النقص الحاصل من حساب العميل على أساس القرض الحسن، بينما يتم تعويضه في المصرف التجاري على أساس القرض المشروط بزيادة وهو عين الربا المحرم شرعا؛[1]

- يرسل المصرف الإسلامي خطاب الاعتماد إلى المصرف المراسل، ليقوم الأخير بإشعار البائع بوصول الخطاب لصالحه؛

- إ ذا ما تسلم البائع (المستفيد) خطاب الاعتماد، فإنه يلزم بشحن البضاعة وارسالها إلى بلد المشتري، ثم يقدم مستندات الشحن للمصرف المراسل؛

[1] إيناس جواد حسن الملاعبي. **آلية التعامل بالاعتمادات المستندية لدى المصارف الإسلامية** (رسالة ماجستير). كلية الحقوق، عمان: جامعة الشرق الأوسط فلسطين(2014-2015) ص96.

– يتأكد المصرف المراسل من مطابقة المستندات لخطاب الاعتماد ثم يرسلها إلى المصرف الإسلامي مصدر الاعتماد؛

– بعد تسلمه المستندات يقوم المصرف الإسلامي بإخطار العميل بوصول المستندات ليقوم الأخير بتسليم البضاعة من الشحن بموجب المستندات.[1]

**القسم الثاني: الاعتماد المستندي الممول من قبل المصرف الإسلامي كلياً أو جزئياً**، الصورة العملية التطبيقية لهذا النوع من الاعتمادات في المصرف الإسلامي تتم وفق الآتي:

– **إذا كان التمويل للاعتماد المستندي من قبل المصرف الإسلامي كلي:**

- يتقدم العميل إلى المصرف الإسلامي حاملا الفاتورة المبدئية طالبا من المصرف الإسلامي تغطية كامل قيمة الاعتماد؛
- يدرس المصرف– قسم المشاركات– موضوع الاعتماد دراسة وافية، وله حق الرفض أو القبول؛
- في حالة القبول يلجأ المصرف الإسلامي إلى ما يسمى تمويل المرابحة الخارجية؛
- بعد دراسة الاعتماد والموافقة عليه يوقع العميل وعداً بالشراء يلتزم بموجبه بشراء البضاعة؛
- يفتح الاعتماد باسم المصرف الإسلامي وليس باسم العميل، فالمصرف يستورد البضاعة لنفسه؛
- عندما تصل المستندات إلى المصرف، وتدخل في ملكه، يخطر العميل ليوقع على عقد البيع بينه وبين المصرف المستورد للبضاعة، مضيفاً إلى ثمن البضاعة هامش ربح على أن يقوم العميل بالسداد بعد فترة متفق عليها.[2]

– **إذا كان الاعتماد المستندي ممول جزئياً من قبل المصرف الإسلامي:** يمكن تلخيص الخطوات التنفيذية في النقاط التالية:

- يتقدم العميل إلى المصرف الإسلامي حاملا معه صورة الفاتورة المبدئية من المستفيد، طالبا من المصرف الإسلامي مشاركته بتغطية الجزء غير الممول من الاعتماد المستندي؛
- يقوم المصرف الإسلامي بواسطة قسم المشاركات بدراسة الاعتماد المستندي من كافة النواحي وتحدد –في حالة الموافقة– أنصبة كل من العميل والمصرف في الربح وتحملهما للخسارة؛

[1] طارق يوسف حسن جابر، **السياسة التجارية الخارجية في النظام الاقتصادي الإسلامي**، دراسة مقارنة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2، 2012، ص56

[2] وائل محمد عربيات، **المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية** (أساليب الاستثمار –الاستصناع–المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك)، دار الثقافة للنشر والتوزيع،2007 ، ط1، عمان، ص 20.

- أما في حالة الرفض فإنه يمكن للمصرف الإسلامي تقديم الجزء الناقص من قيمة الاعتماد المستندي كقرض حسن للعميل؛
- تستكمل الإجراءات تماما مثل الحالة الأولى (الاعتماد الممول بالكامل) مع فارق اشتراك المصرف الإسلامي مع العميل في الربح والخسارة، وبالطبع فإن ذلك يقلل من تحمل العميل للمخاطرة؛
- يتم بيع البضاعة المشاركة، لحساب الشريكين (المصرف والعميل) ويحصل كل منهما على نصيبه من الربح، بنسبة أرس مال كل منهم، مع حصول المصرف المسبق على أجره كوكيل عن الشركة.

**ب- تمويل التجارة الخارجية عن طريق خطاب الضمان:**

تستخدم خطابات الضمان كوسيلة أساسية هامة في التبادلات التجارية الخارجية والعمليات الاقتصادية الداخلية، وتعد من الخدمات المصرفية الحيوية، التي يكون فيها المصرف كضامن وسيط يوفر ثقة العمل business trust بين الطرفين المتعاقدين. [1]

وتنفيذيا هو كفالة كتابية تصدر عن المصرف بسداد مبلغ معين في فترة محددة، بناء على طلب العميل – بصفته شركة منفذة أو موردة لمشروع معين –، ولصالح طرف ثالث – بصفته مالك لهذا المشروع – ويصدر من المصرف إلى مالك المشروع يتعهد بدفع هذه القيمة عند توفر المستندات المتفق عليها. ويمكن تجديد خطاب الضمان قبل موعد انتهاء فترته بناء على طلب العميل. وعادة ما يطلب مالك المشروع ذلك من الجهة المنفذة حسب طبيعة وحاجة التعامل بينهما. ويصدر خطاب الضمان ويجدد برسوم متعارف عليها مصرفيا. [2]

فمثلا... يستخدم ضمان حسن التنفيذ في عمليات توريد السلع الهامة والكبيرة مثل السكر، والنفط والأرز والقمح الشعير وكافة المشتقات النفطية، وغيرها مما يكون عادة الشحنات بحجم بواخر 12500 طن وما يزيد وهذا يترتب عنه الضمان بمبالغ ضخمة..، فخطابات الضمان تقوم بدور هام في الحياة التجارية، والاقتصادية عامة فهي تمثل بديلا عن التأمين النقدي لضمان حسن تنفيذ الالتزامات الناشئة بين المتعاقدين.

**ج-تمويل التجارة الخارجية عن طريق المرابحة:**

تعتبر المرابحة من أهم صيغ التمويل في المصارف الإسلامية، وتظهر أهميتها الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير التمويل اللازم للتجارة الخارجية ويتم تمويل هذه الأخيرة عن طريق آلية المرابحة كما يلي:

- **تمويل الواردات:** يقوم المصرف الإسلامي بعمليات المرابحة "**للاستيراد**" حيث يشتري المصرف البضائع من الخارج لبيعها للعميل الذي يدفع ثمنها بعد فترة أو على عدة أقساط، وتتم الخطوات بالطريقة الآتية:

[1] لطرش الطاهر، **تقنيات المصارف لدراسة في طرق استخدام المصارف مع إشارة إلى التجربة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2011، ص78.

[2] ناصر الغريب ، **أصول المصرفية الإسلامية وأساليب التمويل المتوافقة معها** لإصدار الطبعة الثانية بدون ذكر الناشر،2006، ص23.

*يتقدم طالب التمويل للمصرف الإسلامي آمرا للمصرف بفتح اعتماد مستندي لشراء بضاعة محدده من مورد محدد، ويقدم له الفواتير المبدئية والعروض الأخرى المتاحة له؛ [1]

* يقوم المصرف بدراسة الطلب من منظور تمويلي بواسطة القسم المسئول عن التمويل المرابحة في إطار معايير الجدارة التمويلية والمؤشرات الاقتصادية الأخرى، وكذا التحري عن سلامة ودقة البيانات المقدمة من المتعامل (خاصة ما يتعلق بالفواتير المبدئية)؛

* يقوم الطرفان بتوقيع عقد وعد بالشراء يتعهد فيه المتعامل بشراء البضاعة عند ورودها مطابقة للمواصفات التي طلبها، (ويشترط شرعاً تعرف المتعامل على عناصر تكلفة السلعة تفصيلا ومبلغ الربح الذي سيضيفه المصرف عليها ليتحدد بهما ثمن البيع له)؛

* يقوم المصرف بإصدار أوامره للمراسل بخصوص فتح اعتماد مستندي بمواصفات معينة لصالح مورد السلعة أو منتجها، وخلال الفترة منذ لحظة توقيع عقد الوعد بالشراء واخطار المراسل ولحين ورود البضائع مطابقة للمواصفات المطلوبة من المتعامل يتحمل المصرف الإسلامي مسئولية كاملة عن السلعة حتى يستلمها الآمر بالشراء؛

* يتم توقيع عقد بيع المرابحة وتسري شروط المرابحة المتفق عليها بمجرد استلام البضاعة، وتبدأ هنا علاقة الدائنية والمديونية بين المصرف والمتعامل، الذي يكون عليه أن يسدد دينه بصرف النظر عن النتائج الفعلية أن ربحاً أو خسارة (إلا إذا تعسر في السداد لأسباب خارجه عن إرادته).

– **تمويل الصادرات:** تتبع المصارف الإسلامية الخطوات التالية لتمويل الصادرات بالمرابحة

– يوقع المصدر والمصرف اتفاقية دخول في مرابحة؛

– يعين المصدر وكيلاً لشراء السلع لحساب المصرف؛

– يعطي المصرف النقود إلى المورد/ البائع لشراء السلع؛

– يشتري المصدر السلع لحساب المصرف ويحوز عليها؛

– يقدم المصدر إيجاباً لشراء السلع من المصرف؛

– يقبل المصرف الإيجاب ويبرم البيع؛

– يدفع المصدر الثمن المتفق عليه إلى المصرف وفقا للجدول المتفق عليه.

[1] السبتي رمضاني، **الاستثمار والتجارة الخارجية في البنوك الإسلامية** (أطروحة دكتوراه) كلية الحقوق قسنطينة: جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة1 (2016-2017) ،ص63.

الشكل(02): يمثل صيغة التمويل عن طريق المرابحة

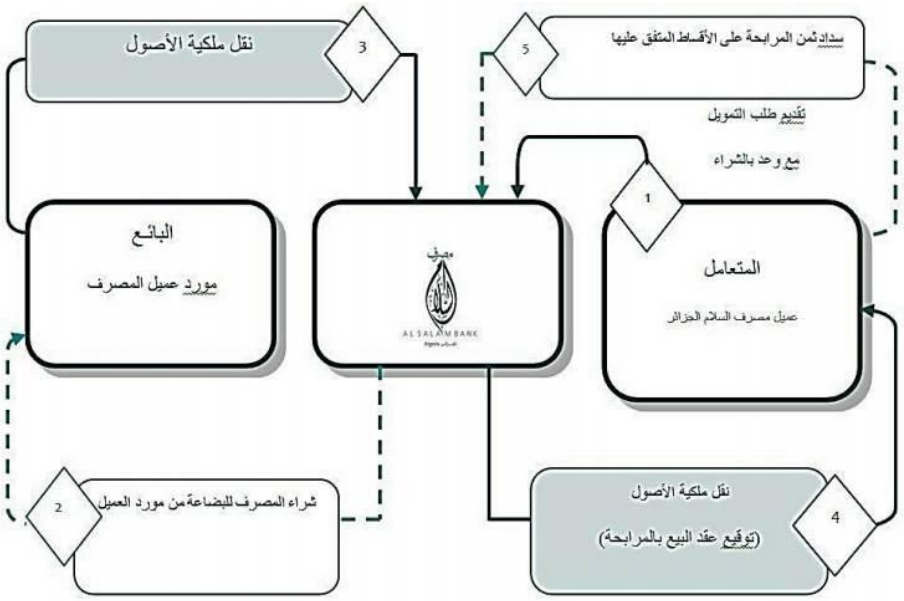


المصدر: الموقع الرسمي لمصرف السلام

**د: تمويل التجارة الخارجية عن طريق السلم**

يمكن تطبيق بيع السلم في مجال تمويل التجارة الخارجية، وذلك بقيام المصرف الإسلامي بشراء المواد الأولية مثل القطن والبترول من المنتجين مباشرة أو من الدولة سلماً ويعيد تسويقها عالمياً بأسعار مجزية إما نقداً أو يجعل هذه الصادرات رأس مال سلم للحصول في مقابلها على سلع صناعية أو العكس، وذلك بتسليم السلع الصناعية باعتبارها أرس مال سلم مقابل الحصول على المواد الأولية؛

كما أن السلم خير وسيلة لإتمام الصفقات التجارية وتحقيق مصلحة للبائع والمشتري بحيث يمكن الاستعانة بعقد السلم لتمويل العمليات التجارية، وذلك بأن يتفق أصحاب الأموال أفرادا ومؤسسات ومصارف مع تاجر أو شركة على شراء الملابس والحبوب والسلع وغيرها مما يمكن ضبطه وتحديده حسب المقاييس المحلية والعالمية باستلام البضاعة وبيعها بسعر أعلى مما يحقق الربح والنفع.

وقد كانت هناك مشكلة كبيرة وسمة غالبة للتجارة الخارجية في الدول الإسلامية تتلخص في زيادة الاستيراد عن التصدير، مما أدى إلى ديون خارجية ضخمة، لذلك كان على المصارف الإسلامية- للحد من هذه المشكلة- أن تمارس عملية السلم من منظورين:[1]

[1] السبتي رمضاني، **الاستثمار والتجارة الخارجية في البنوك الإسلامية**، مرجع سابق، ص 72.

– **المنظور الأول:** أن تقوم بشراء المواد الأولية من المنتجين مباشرة أو من الدولة سلماً، وتعيد تسويقها عالميا بأسعار مجزية، إما نقداً، أو اعتبار هذه الصادرات رأس مال سلم للحصول في مقابلها على سلع صناعية، أو العكس، بتسلم السلع الصناعية سلفا، كرأس مال مقابل المواد الأولية.

– **المنظور الثاني:** تشجيع قيام صناعات في الدول الإسلامية لتحويل المواد الأولية إلى مصنوعات، وبذلك ترتفع أسعارها عند التصدير، ويتم ذلك من خلال صيغ التمويل الإسلامية المختلفة، ومنها السلم الذي يدفع بموجبه رأس مال السلم في صورة معدات وآلات للمنتجين مقابل الحصول على منتجات صناعية منهم، تقوم بتصديرها إلى الخارج.[1]

الشكل(03): يمثل صيغة التمويل بالسلم

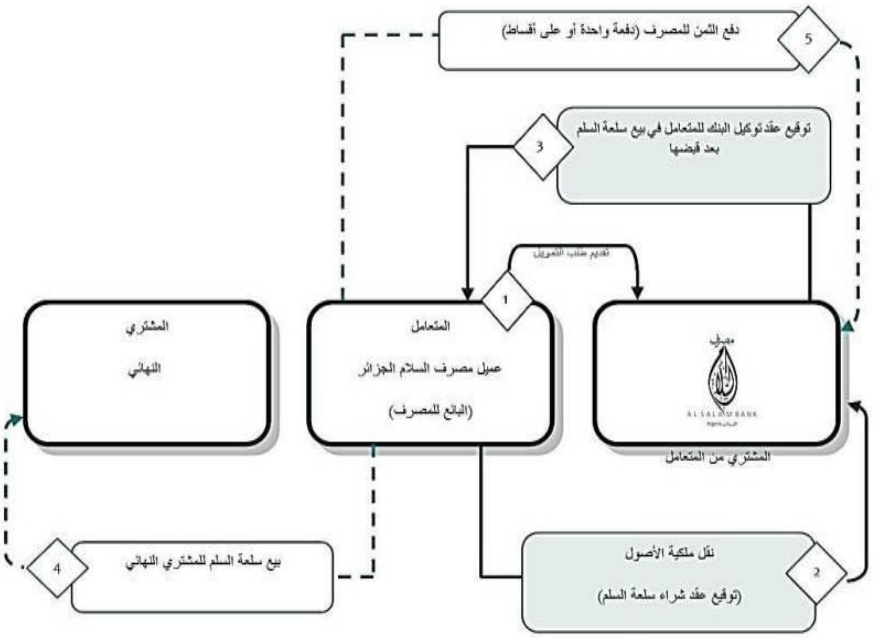


المصدر: الموقع الرسمي لمصرف السلام

**ثانيا: آليات تمويل التجارة الخارجية متوسطة الأجل**

**– تمويل التجارة الخارجية عن طريق بيع التقسيط:**

تقوم المصارف الإسلامية إلى اعتماد هذه الصيغة في معاملاتها، وذلك عن طريق شراء التجهيزات والمواد وتبيعها للعميل لأجل معلوم بأقساط* معينة و محددة ، حسب عقد الاتفاق ، وأجل الأداء لا يتعدى بصفة عامة أربع (04) سنوات، إلا أن المصرف الإسلامي للتنمية، يقدم تسهيلات على البيع بالتقسيط حيث تصل الآجال إلى (10) سنوات، ويمكن تمديدها إلى اثنتي عشرة سنة في حالات الشراء و مشروعات البنية التحتية حيث يقوم المصرف الإسلامي للتنمية بتقديم التمويل لعمليات البيع الآجل بعد إبرام عقد بين المصرف والمستفيد، بحيث يقوم

[1] بوكونة نورة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2 ،2009،ص32 .

المصرف بشراء الآلات والمعدات والتجهيزات اللازمة لمشروع معين ذي جدوى، ثم يعيد بيعها للمستفيد بسعر أعلى يتفق عليه بين الطرفين. ويتم الوفاء بسعر البيع على أقساط خلال فترة تتراوح بين 6 سنوات إلى 12 سنة بما فيها فترة سماح تتراوح بين 6 شهور إلى36 شهرا. وفي هذا النوع من أساليب التمويل فإن ملكية العين (أو السلعة) المباعة تنتقل فوار إلى المشتري حين الاستلام، ويتم دفع السعر على أقساط متساوية كل ستة شهور، ويتراوح هامش الربح الذي يحصل عليه المصرف ما بين 7% و8% سنويا حسب طبيعة المشروع والوضع الاقتصادي للبلد المستفيد؛ [1]

ويطلب من المستفيد أن يقدم ضمانا مقبولا عن كل عملية يتم تمويلها بالبيع الآجل، وإذا كانت الجهة المستفيدة حكومية أو مؤسسة عامة فيجب تقديم الضمان من الحكومة، وإذا كان المستفيد من القطاع الخاص فلا بد من تقديم الضمان من بنك تجاري كبير يقبله المصرف الإسلامي للتنمية. أما الوفاء فيكون بعملة حرة قابلة للتحويل تعادل قيمة التزام المستفيد بالدينار الإسلامي عند السحب.[2]

الشكل(04): يمثل صيغة التمويل بالبيع بالتقسيط

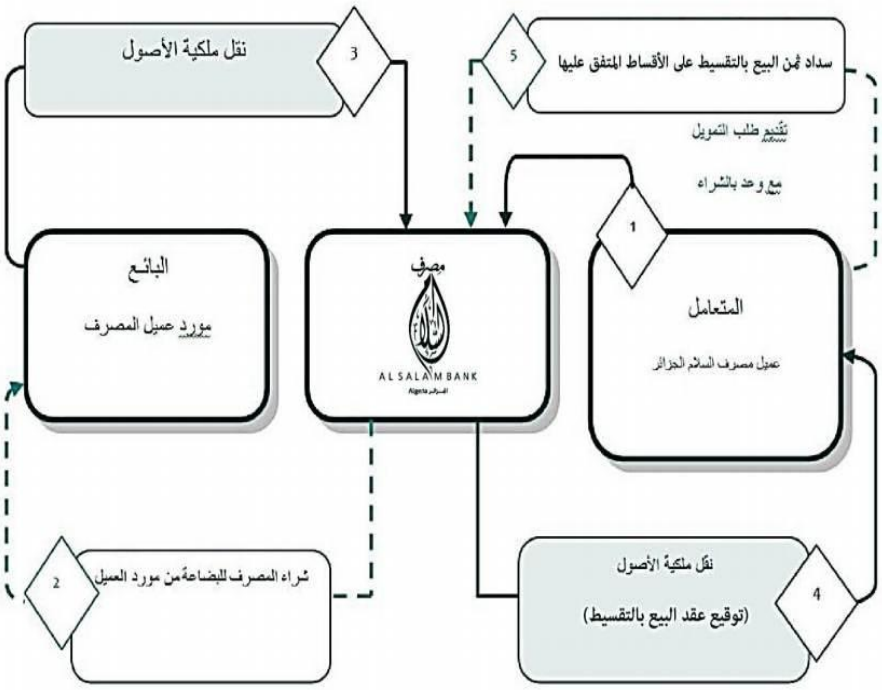


المصدر: الموقع الرسمي لمصرف السلام

[1] *إذا كان تسديد الثمن بالكامل في نهاية المدة المتفق عليها، فإن البيع يسمى **بيعاً آجلاً**، أما إذا كان على أقساط محددة خلال مدة معينة، فإن البيع يسمى **بيعاً بالتقسيط**..

[2] آمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية** "دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس 2012/2011،ص65.

**- تمويل التجارة الخارجية عن طريق بيع الإستصناع**

الاستصناع على نحو بيع السلم، بيع خاص يتعاقد فيه على بيع السلعة قبل أن تصبح موجودة، وهو اتفاق ينتهي ببيع بثمن متفق عليه حيث يأمر المشتري بصنع أو تجميع أو إنشاء أي شيء يسلم في تاريخ لاحق وفيما يلي شرح لخطوات سير الاستصناع في تمويل الصادرات قبل الشحن

- يحصل العميل(أ) على طلب تصدير ملابس جاهزة بقيمة 110 ملايين روبية؛

- يتقدم إلى المصرف(ب) من أجل تمويله ويشير إلى أن لديه الخبرة في إعداد الشحنة...؛

- يدخل (ب) في اتفاق استصناع مع (أ) لتوريد ملابس ذات طبيعة محددة مقابل 100مليون روبية خلال فترة ثلاثة أشهر ... يكون هذا العقد بيعاً، وعلى (أ) التسليم في تاريخ محدد؛

- يقوم (ب) بتعيين (أ) وكيلاً له لتصدير الملابس عندما يتسلم ملكيتها؛

- يفتح المستورد الأجنبي خطاب الاعتماد بقيمة 110 ملايين روبية باسم (ب)، يمكن أن خطاب الاعتماد باسم (أ) لكن يكون ذلك بموجب اتفاقية الوكالة. إذا كان خطاب الاعتماد مفتوحاً بالفعل لا يجوز الاستصناع، (لتجنب بيع العينة)؛

- يعد (أ) الملابس ويبلغ (ب) بوجوب تسلمها، يتسلم المصرف الملابس فعليا، حكمياً، وبالتالي يصبح مسؤولا عنها وعن مخاطرها؛

- يصدر (أ) الشحنة كوكيل لـ (ب)، ويرسل المستندات عن (ب)، يحصل (ب)على 110 ملايين روبية وفق شروط خطاب الاعتماد. [1]

الشكل(05): يمثل صيغة التمويل بالإستصناع

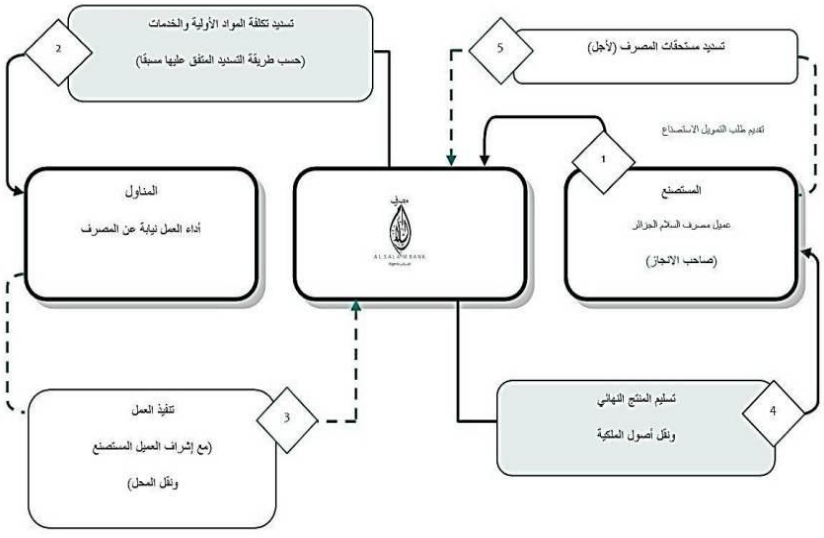


المصدر: الموقع الرسمي لمصرف السلام

[1] حسين محمد سمحان، **أسس العمليات المصرفية الإسلامية** (الإصدار الطبعة الأولى) عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة (2013)، ص46.

**- تمويل التجارة الخارجية بالتأجير التمويلي:**

المصرف الإسلامي يمكنه أن يقوم بعملية التأجير التمويلي بما يملكه من إمكانيات إدارية وبشرية، عن طريق إنشاء شركة تابعة للمصرف وطرح ورقة مالية باسم التأجير التمويلي تقوم بتمويل هذه الشركة، على أساس العلاقة القائمة على مفهوم الإجارة بين المستثمرين في الورقة المالية والمصرف المصدر لهذه الورقة المالية، حيث يمكن اعتماد حد للتأجير التمويلي، بهدف تدبير الآلات والمعدات والأصول الرأسمالية من عقار أو منقول دون قيام العملاء بتجميد مبالغ كبيرة لتدبير هذه الأصول. ويقوم المصرف بتمويل شراء أصول محددة بمعرفة المستأجر وتؤجر إليه بعقد طويل الأجل غير قابل للإلغاء، بحيث تعطى الدفعات الإيجارية القيمة الكاملة لقيمة الأصول.

**ثالثا: آليات تمويل التجارة الخارجية طويلة الأجل**

**- تمويل التجارة الخارجية عن طريق المضاربة:**

في تمويل التجارة الخارجية بصيغة المضاربة تستخدم المصارف الإسلامية الاعتمادات المستندية ، حيث تبدأ العلاقة في المضاربة بإبرام عقد يتضمن مساهمة مالية من المصرف الإسلامي، ومساهمة بالعمل من جانب العميل الذي يكون شخصاً يتاجر في السلع موضوع المضاربة ، ويحدد ضمن شروط هذا العقد النسبة التي يحصل عليها كل منهما، وعادة ما تكون هناك نسبة خاصة لعملية إدارة المشروع يأخذها المضارب، فيكون هناك مثلاً 25% من الربح مقابل إدارة المشروع والقيام بالعمل المطلوب، الباقي وهو 75% يوزع مناصفة بين المصرف الإسلامي و العميل أو بآية نسبة أخرى يتفقان عليها؛[1]

وبعد إبرام عقد المضاربة يقوم المصرف الإسلامي بفتح اعتماد مستندي لصالح التاجر الأجنبي الذي يقوم بتصدير السلع، ويتم استيرادها ودفع قيمة الاعتماد للمصدر وتسلم البضاعة بموجب عقد المضاربة إلى المضارب وهو عميل المصرف؛

وفي هذه الحالة يكون الربح حسبما هو متفق عليه بين المصرف والعميل فاتح الاعتماد، وفي حالة الخسارة فإن الذي يتحملها هو المصرف الممول باعتباره صاحب رأس المال، ونادرا ما يتم التعامل بهذا النوع من التمويل في المصارف الإسلامية.[2]

---

[1] لعماري عبد الرزاق، **دور المصارف الإسلامية في تمويل التجارة الخارجية** (حالة مصرف الإسلامية للتنمية) رسالة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2011،ص85 .

[2] عقون فتيحة، **صيغ التمويل في المصارف الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار** (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2007 ،ص96.

الشكل(06): يمثل صيغة التمويل بالمضاربة

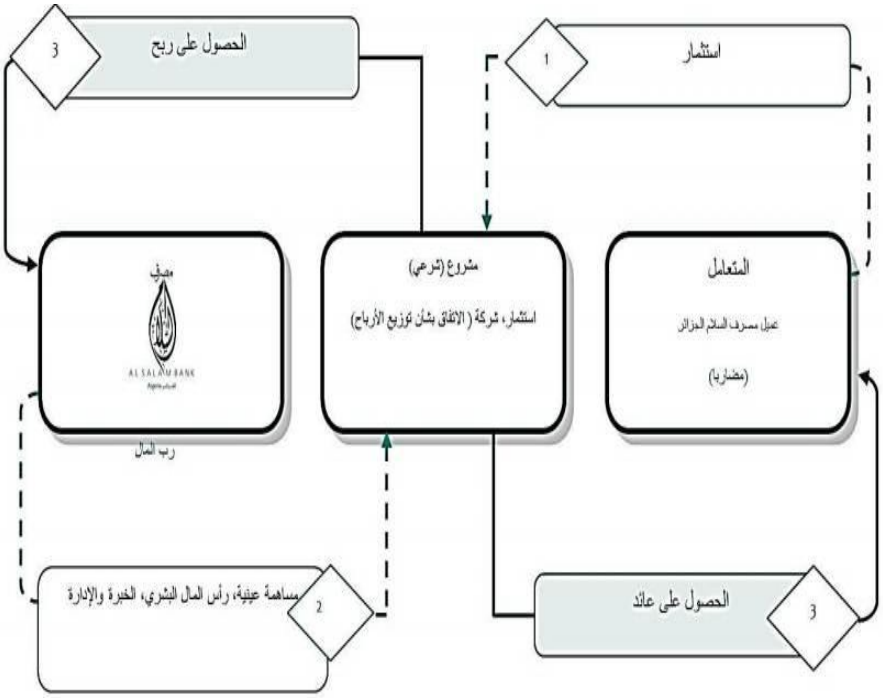


المصدر: الموقع الرسمي لمصرف السلام

**- تمويل التجارة الخارجية عن طريق المشاركة:**

تتم عملية تمويل التجارة الخارجية بعقد المشاركة وفق الإجراءات التالية:

**1-تمويل الصادرات:**

- يتلقى المصدر طلباً من الخارج لتصدير سلعة/ بضاعة معينة بثمن معلوم، يقوم بتقدير التكلفة وربحه المتوقع؛

- يكون بحاجة إلى تمويل صناعة / شراء البضاعة، فيطلب من المصرف تقديم التمويل على أساس الشركة. يدخل المصرف في اتفاق يقتسم بموجبه الربح وفقاً لنسبة مئوية متفق عليها مسبقا؛

- يستطيع المصرف الحصول على تأمين / ضمان لحماية نفسه من سوء السلوك، أو انتهاك العقد أو الإهمال من جانب العميل ولكن بما أن المصرف شريك للمصدر، فإنه ملزم بتحمل أي خسارة يمكن أن تحدث لأي سبب غير إهمال المصدر.

- **تمويل الواردات:** لتمويل الواردات بصيغة المشاركة تستخدم المصارف الإسلامية الاعتماد المستندي الممول تمويلا جزئياً، ويمكن تلخيص آلية التنفيذ كالآتي:

- يقوم طالب فتح الاعتماد بتقديم طلب إلى المصرف الإسلامي موضحاً فيه كافة البيانات المتعلقة بالبضاعة، ويرفق معها الفاتورة المبدئية، أي ما اتفق عليه طالب فتح الاعتماد المشتري مع البائع بموجب عقد البيع؛

– يقوم المصرف الإسلامي بدراسة الطلب المقدم إليه، ويقوم بتحديد حصة كل من المصرف والعميل المشارك في الربح والخسارة؛

– في حال موافقة المصرف على فتح الاعتماد، يقوم المصرف بفتح الاعتماد باسمه وباسم العميل بالمشاركة؛

–يتم تبليغ المصرف المراسل بالاعتماد بكافة بياناته، بحيث يتم تحديد عمولة كل طرف من الأطراف بقدر حصته في المشاركة؛[1]

– يتم إرسال المستندات الخاصة بالبضاعة إلى المصرف فاتح الاعتماد، ليقوم بدوره بمطابقتها للشروط المتفق عليها واعادتها إلى المصرف المراسل أو المؤيد، والذي يقوم بدوره بتسديد مبلغ الاعتماد إلى المستفيد، ويقوم بتقييد قيمة ما دفع على حساب المصرف فاتح الاعتماد؛

– يتم التخليص على البضاعة من قبل المصرف فاتح الاعتماد والعميل عند وصولها، ويقوم الأخير بتسويق البضاعة حسب اتفاق المشاركة بينه وبين المصرف الإسلامي. [2]

## المبحث الثاني: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع ماهية المصارف الإسلامية وصيغ التمويل الإسلامي وأيضا اليات تمويل التجارة الخارجية عن طريق صيغ الصيرفة الإسلامية؛

تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها وكيفية الاستفادة منها.

### المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية

**أولا: ايناس جواد حسن الملاعبي: ألية التعامل بالاعتمادات المستندي في البنوك الإسلامي:** رسالة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، فلسطين،2015/2014.

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول: مدى تطابق آلية التعامل بالاعتمادات المستندية لدى المصارف الإسلامية والقواعد والأعراف الدولية الموحدة.

[1] أحمد ياسين عبد وعزيز إسماعيل محمد، **التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية**، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،1998،ص52.

[2] ممد صالح محمد الضاوي، **مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عالجها الإسلام**، دار الوفاء للنشر، 1990، ص89.

تهدف الدراسة إلى: إبراز أهمية الاعتمادات المستندية، وتعاملها في المصارف الإسلامية، ولتحديد آلية فتح الاعتمادات المستندية لدى المصارف الإسلامية وتوضح مفهومها الحقيقي وممارسة هذه المصارف للاعتمادات المستندية، وتنفيذها.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

– تقوم المصارف الإسلامية بأعمالها المصرفية المختلفة، ومنها الاعتمادات المستندية، بعيدا عن الفائدة والربا المحرم شرعا، حيث يأخذ المصرف الإسلامي من عملائه أجورا وعمولات مقابل عمل يقوم به.

– أظهرت الدراسة لنا أيضا أن العقد بين البائع والمشتري هو الأساس الذي يقوم عليه عملية فتح الاعتماد المستندي؛

– أن الاعتماد المستندي نتيجة للعقد الأساسي وليس سببا له، وأن الاعتماد لا يطغى على العقد الاساسي بل العكس صحيح.

**ثانيا: فقيري معاوية قرشي ادريس :التمويل المصرفي ودوره في التجارة الخارجية** رسالة ماجستير في الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2006.

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول: مشاكل التمويل المصرفي المختلفة والمتمثلة في مدى مقدرة صيغ التمويل الإسلامية على معالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة. وما هو دورها في تمويل التجارة الخارجية؟

تهدف الدراسة إلى إبراز دور المصارف في عملية التبادل التجاري بين الدول المختلفة.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

تعتبر صيغ التمويل المصرفي الإسلامية قصيرة الأجل أفضل صيغ يمكن أن تتعامل بها المصارف في السودان.

**ثالثا: خضراوي صليحة، اليات تمويل التجارة الخارجية في البنوك الإسلامية: مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة 2019/2018.**

لقد أكدت البنوك الإسلامية قدرتها بإمكانياتها القوية في حشد الموارد المالية من خلال آليات(صيغ) التمويل المتنوعة، حيث قامت بتوجيهها نحو عملية التنمية الاقتصادية في الدول التي تعمل فيها، وذلك بتوفير التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية.

وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة بهدف التعرف على مختلف آليات(صيغ) تمويل التجارة الخارجية التي تمتلكها البنوك الإسلامية، وتبيان مدى مساهمة استخدام هذه الآليات في تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، وذلك بإسقاط الدارسة على بنك السلام–الجزائر الذي ينشط في الجزائر منذ سنة 2008، من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: هل **تمتلك البنوك الإسلامية آليات لتوفير التمويل لقطاع التجارة الخارجية؟**

ولتحقيق أهداف الدارسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دارسة حالة، وقد توصلنا من خلال هذه الدارسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها: أن البنوك الإسلامية تمتلك عدة آليات(صيغ) لتمويل التجارة الخارجية تختلف عن الآليات المعتمدة في البنوك التقليدية، وأن بنك السلام–الجزائر يعتبر نموذجاً متميز ومختلفاً في مجال تمويل التجارة الخارجية عن البنوك التقليدية من ناحية آليات تمويل التجارة الخارجية، حيث ساهم في توفير التمويل اللازم ل : 51885 عملية منذ 2014 إلى غاية 2018، الأمر الذي ساهم في دعم الاقتصاد الوطني.

**– رابعا: دارسة العماري عبد الرازق، (2011– 2012): دور البنوك الإسلامية في تمويل التجارة الخارجية (حالة البنك الإسلامي للتنمية)**

وهي مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان. حيث هدفت هذه الدارسة إلى التعرف على دور البنوك الإسلامية في تمويل التجارة الخارجية من خلال دارسة شاملة للبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة،

انطلاقا من دارسة قياسية لبيان أثر تمويل البنك الإسلامي للواردات على الواردات الكلية لدول المغرب العربي ( الجزائر، تونس، المغرب) من سنة 2000 إلى 2009 وذلك باستخدام الانحدار الخطي البسيط ثم اختبار جودة النموذج بالجزائر اختبار المعنوية الإحصائية، وقد توصلت هذه الدارسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن البنوك الإسلامية تستطيع أداء دور مهم و فعال في تنشيط حركة الصادرات و الواردات بين الدول، لما تملكه من آليات ووسائل تمويل متفقة مع المبادئ الإسلامية، كما توصلت إلى أن البنك الإسلامي للتنمية يساهم في تمويل التجارة الخارجية للدول الإسلامية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي منذ النشأة إلى غاية عام نوفمبر 2011ب (2297 عملية بمبلغ 70.39951 مليون دولار أمريكي).

**– خامسا: ليندة حسان، انعكاسات الاعتماد المستندي على التجارة الخارجي الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر3 2013.

تمحورت إشكالية الدراسة حول :مدى تأثير تطبيق صيغة الاعتماد المستندي على التجارة الخارجية في الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى :التأكيد على الدور المتنامي للاعتماد المستندي كأحد الطرق الأساسية لتمويل التجارة الخارجية، ومحاولة تقييم الاعتماد المستندي كوسيلة دفع دولية ودوره في تأطير التجارة الخارجية الجزائرية.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

– توجه المستوردون الجزائريون مؤخرا إلى فتح اعتمادات مستنديه مع قبول ورقة تجارية، وذلك لغرض الاستفادة.

– يساهم الاعتماد المستندي في إضافة الشفافية على التعاملات التجارية الخارجية، من خلال متابعة ومراقبة البنوك للمستندات المقدمة من طرف المصدر.

– **سادسا: دراسة بوزيد عصام،** "التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير، علوم التسيير، مالية المؤسسة، جامعة ورقلة،2009–2010.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة المساهمة في مساعدة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تجاوز عقبة التمويل وتوضيح المزايا الكامنة في بعض الصيغ والأساليب التمويلية التي يقدمها التمويل الإسلامي

وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه يمكن تصنيف صيغ التمويل المتاحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك الإسلامية إلى مجموعتين مجموعة توجه إلى تمويل رأس المال العامل، وأخرى توجه إلى تمويل رأس المال الثابت.

– **سابعا: بونحاس عادل، دور الاعتماد المستندي في ضبط التجارة الخارجي :** رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2014.

تمحورت إشكالية الدراسة حول: مدى فعالية استخدم تقنية الاعتماد المستندي باعتبارها آلية للتمويل البنكي في تسهيل وضبط المبادلات التجارية الدولية بالجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهمية تقنية الاعتماد المستندي في البنوك التجارية الجزائرية ودورها في عملية التمويل البنكي للتجارة الخارجية من استيراد وتصدير.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

– تعتبر تقنية الاعتماد المستندي من أهم الأدوات المستعملة من طرف البنوك التجارية كأداة لتمويل وتسوية مدفوعات التجارة الخارجية.

–تساهم البنوك التجارية في تطوير الوظيفة التمويلية من خلال تقنية الاعتماد المستندي.

–يلعب الاعتماد المستندي دورا رئيسيا وفعالا لضبط التجارة الخارجية والتحكم في حجم الصادرات والواردات.

– **ثامنا: خالد عبد الملك :مشكلات الاعتمادات المستندي وأوراق التحصيل المستندي بالمصارف الإسلامية،** رسالة دكتوراه غبر منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2008.

تمحورت إشكالية الدراسة حول: تحديد الصعوبات والإشكالات التي واجهها مصرف الراجحي في تمويل التجارة الخارجية والداخلية من خلال الاعتمادات المستندية والتي يكون لها بعض الأثر السالب في اتجاهات عديدة كإحجام بعض العملاء عن التعامل مع المصرف في هذا المجال.

تهدف هذه الدراسة إلى: التعرف على المفاهيم والضوابط الشرعية للاعتمادات المستندية ومحاولة تقديم الحلول المناسبة للصعوبات والمخاطر التي تواجه العملاء والمصارف عند التعامل بها.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

– عدم وعي معظم عملاء الاعتمادات المستندية بمصرف الراجحي بالنواحي الشرعية والضوابط التنفيذية.

– هنالك اختلاف جوهري بين المصارف الإسلامية والتقليدية في مجال الاعتمادات المستندي بالرغم من التشابه في الشكل والمظهر العام.

**أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي كالتالي:**

**الدراسة01:** إن هذه الدراسة تتشابه مع دراستنا في أنها تخص المصارف الإسلامية ولكنها تختلف عنها كونها تدرس مشكلات العملاء في التعامل مع المصرف فيما يخص الاعتمادات المستندية.

**الدراسة02:** هي دراسة نظرية أكثر منها تطبيقية، وهي تبحث في مقدرة الصيغ الإسلامية في حل المشاكل وهي في اتجاه معاكس لدراستنا التي تدرس تمويل التجارة الخارجة عن طريق صيغ الصيرفة الإسلامية وكذلك هذه الدراسة في المصارف التجارية، ودراستنا خاصة بالمصارف الإسلامية.

**الدراسة03:** تتشابه مع دراستنا في أنها تخص المصارف الإسلامية وتمويل التجارة الخارجية، وتختلف عنها كونها تدرس مشكلات العملاء في التعامل مع المصرف.

**الدراسة04:** هي دراسة تبحث في تأثير تطبيق الاعتمادات والتحصيلات على التجارة الخارجية.

**الدراسة05:** هي دراسة للمخاطر التي تنجر عن التعامل بالاعتمادات المستندية، ودراستنا لا تتعرض للمخاطر.

**الدراسة06:** اختلفت هذه الدراسة بدراسة مدى تأثير متغيرات المصرف على الاعتماد المستندية، ولم تدرس تطبيق الصيغ كما في دراستنا.

**الدراسة07:** تخص تسهيل وضبط التجارة، وقد تشابهت هذه دراسة مع دراستنا في أنها درست أيضا تمويل التجارة الخارجية.

**الدراسة08:** هي دراسة تبحث في كون الاعتمادات المستندية أفضل أداة للدفع مقارنة بالوسائل أخرى ودراستنا تدرس صيغ الصيرفة وتأثيرها على تمويل التجارة الخارجية.

**المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية**

**أولا:**

**Rozwamani, BintiChi Hachim, Islamic Letter of Credit an Overview on Legal and shari a Issues**, Paper presented at the International Islamic conference on Islamic Banking and Finance 2,2007.

تمحورت إشكالية الدراسة حول :مدى توافق كيفية تطبيق الاعتماد المستندي مع أسس الشريعة الإسلامية (دراسة نظرية)

تهدف هذه الدراسة إلى :دراسة وتقديم مقترحات لملائمة القواعد المعمول بها في الاعتماد المستندي مع مبادئ التجارة والتمويل الإسلامي.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

– الفكرة الأساسية في أسلمة الاعتماد المستندي هو الابتعاد عن الربا.

– التطبيقات الحالية للاعتمادات المستندية تتفق مع المبادئ الإسلامية التي تحرم الربا والغرر.

– هناك تشابه بين الاعتماد المستندي الإسلامي والتقليدي، ولكن في التطبيق العملي لهما هناك اختلاف جوهري بينهما.

**ثانيا:**

**Khadiza Tul Tahera**, **S.M. Kaisar Nasim**: **Letter of Credit: its importance And difficulties,** Article published in Banglavision Research Journal Vol. 14, No. 1, 2014.

تمحورت إشكالية الدراسة حول :أهمية الاعتماد المستندي والصعوبات التي تواجه تنفيذه في تمويل التجارة الخارجية في بنغلادش.

تهدف هذه الدراسة إلى :مناقشة سير عملية الاعتمادات المستندية في بنغلادش، وتسليط الضوء على الصعوبات والمشاكل عند التعامل بها، ومعرفة السيناريو المتبع لمواجهة هذه المشاكل والصعوبات.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

– عمليات الاستيراد والتصدير في بنغلاديش تعتمد كليا على الاعتماد المستندي كطريقة للائتمان.

– سياسة الاستيراد والتصدير التي يقدمها البنك المركزي في بنغلاديش تشجع على استعمال الاعتماد المستندي كطريقة ائتمان.

– وجود صعوبات في تنفيذ عملية الاعتماد المستندي، وعدم اتباع القواعد واللوائح بدقة.

**ثالثا:**

**Ahcene Lahsasna**, **Implementation of the Islamic Letter of Credit in International Trade**, Paper presented at the International Islamic conference on Islamic Banking and Finance 2,2007.

تمحورت إشكالية الدراسة حول :تطبيق الاعتماد المستندي ومدى توافقها مع الشريعة الإسلامية في ماليزيا.

تهدف هذه الدراسة إلى :دراسة طبيعة الاعتماد والمفاهيم الإسلامية المتعلقة به في التجارة الدولية والقضايا الناشئة عنه في التجارة الدولية بما يتوافق مع مبادئ التجارة والتمويل الإسلامي.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

– المعايير الحالية في العديد من المصارف الإسلامية وشركات التمويل لا تصل إلى المعايير الدولية.

– يحتاج تنفيذ خطاب الاعتماد الإسلامي إلى هيئة إسلامية دولية مع التخصصات في جميع المجالات المصرفية والمالية المختلفة، في الشريعة الإسلامية وغيرها لتمكين بناء شامل للإطار والقواعد واللوائح التي يمكن أن تكون الأساس لتنفيذ خطاب الاعتماد الإسلامي والتأكد من أنه في جميع الجوانب يتوافق مع المتطلبات الشريعة.

-شبكة المصارف الإسلامية ليست واسعة الانتشار بما فيه الكفاية وبالتالي لن يكون من الممكن الترويج للاعتمادات الشرعية على نطاق عالمي.

**رابعا:**

**Hakimah yaacob & Aphizan Abdullah, Standard Issuances for Islamic Finance in International Trade**, Paper presented at International Congress on Interdisciplinary Business and Social Science,2012.

تمحورت إشكالية الدراسة حول :مدى توافق كيفية تطبيق الاعتماد المستندي مع أسس الشريعة الإسلامية.

تهدف هذه الدراسة إلى :دراسة كيفية تطويع الاعتماد المستندي مع مبادئ التجارة والتمويل الإسلامي.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

-الفكرة الأساسية في أسلمة الاعتماد المستندي هو الابتعاد عن الربا.

-التطبيقات الحالية للاعتمادات المستندية تتفق مع المبادئ الإسلامية التي تحرم الربا والغرر.

- هناك تشابه بين الاعتماد المستندي الإسلامي والتقليدي.

**أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي كالتالي:**

**الدراسة01:** هي دراسة تهتم بالجانب الشرعي في تطبيقات الاعتمادات المستندية.

**الدراسة02:** هي دراسة فقط لأثر العقبات القانونية، والدراسة كانت في بنغلادش ودراستنا في الجزائر.

**الدراسة03:** دراسة في ماليزيا ولم تهتم بالتمويل بصفة خاصة وتم التطرق بصفة سطيحة وعامة على مختلف صيغ التمويل التي تحكم التجارة الخارجية كما في دراساتنا.

**الدراسة04:** دراسة تهتم بالجانب الشرعي في تطبيقات الاعتمادات المستندية اهتمت هاتان الدراستان بكيفية تطبيق الاعتمادات، وأسس يتلاءم مع الشريعة الاسلامية دراسة للعقبات والحلول بصفة عامة، وتتشابه مع دراستنا في تمويل التجارة الخارجية.

**خلاصة الفصل الأول:**

نستخلص مما تم دراسته في هذا الفصل أن المصارف الإسلامية هي عبارة عن وحدات مالية كغيرها من المؤسسات المالية الأخرى تعمل في إطار الشريعة الإسلامية، هدفها الأساسي هو إقامة حكم الله في المال وجعله وتسخيره لخدمة أفراد المجتمع، وان التجارة الخارجية تعتبر الركيزة الأساسية في تنمية اقتصاديات الدول؛

كما نستنتج أن المصرف الإسلامي أمامه العديد من أساليب التمويل التي يمكن أن يستخدمها كبدائل عن أسلوب الإقراض بفائدة الذي تمارسه البنوك الأخرى التقليدية، فالبنك الإسلامي يمكن أن يكون مضاربا أو مشاركا في جميع أنواع النشاط الاقتصادي كما يمكنه أن يكون تاجرا من خلال قيامه بعمليات البيع المختلفة من مرابحة، والسلم، والبيع بالتقسيط، والبيع التأجيري وذلك دائما في إطار الشريعة الإسلامية؛

وتعد تقنية الاعتماد المستندي من أكثر التقنيات المعتمدة في عملية تمويل التجارة الخارجية، لما لها من أشكال تتصف بالثقة والأمان، غير أن الارتباطات للأطراف محل التعاقد بهذه التقنية تختلف بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية على حسب نوع التمويل ونوع الاعتماد.

# الفصل الثانـي:

# الإطار التطبيقي للدراسة

**تمهيد:**

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول إلى المفاهيم المتعلقة بآليات تمويل التجارة الخارجية في المصارف الإسلامية وكيفية تطبيقها وذلك كدراسة نظرية، سوف ننتقل في هذا الفصل إلى دارسة الجزء التطبيقي الذي سنحاول من خلاله إسقاط الجانب النظري على المصرف محل الدارسة: مصرف السلام–الجزائر– وكالة برج بوعريريج، لنرى كيفية تطبيق هذه الآليات في الواقع العملي، مع محاولة تسليط الضوء على دارسة حالة إحدى آليات التمويل ولتحقيق هذا الهدف قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

**المبحث الأول: تمويل التجارة الخارجية في مصرف السلام**

**المبحث الثاني: تمويل التجارة الخارجية في مصرف السلام– وكالة برج بوعريريج –**

## المبحث الأول: تمويل التجارة الخارجية في مصرف السلام

إن تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر جاء ضرورة حتمية خاصة مع تزايد عدد المصارف الإسلامية فيها وذلك لتمكين الاقتصاد الوطني من مساهمة هذه المصارف في تمويل مختلف القطاعات وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن بين هذه المصارف الإسلامية مصرف السلام–الجزائر– الذي يسعى إلى تحقيق أهدافه وترسيخ قواعد عمله.

### المطلب الأول: نشأة وتعريف مصرف السلام

تعتبر البنوك الإسلامية تجسيد حيا لمبادئ الاقتصاد الإسلامي من جانبه وجزء من نظام الإسلام الشامل بعقيدته وشريعته من جانب آخر، حيث يعتبر النظام المصرفي الإسلامي في الجزائر تجربة حديثة العهد نسبيا ورغم التجربة القصيرة لمصرف السلام الجزائري إلا أنه تمكن من التوسع بشكل كبير في موارده الرأسمالية وشبكة فروعه الجغرافية وأدواته الاستثمارية والتمويل.

**أولا: نشأة مصرف السلام–الجزائر–**

تأسس مصرف السلام–الجزائر– في جوان 2006 وانطلق في نشاطه في أكتوبر 2008، وكان ذلك في إطار عملية تأسيس مجموعة من مصارف السلام في البلدان العربية والإسلامية، بعد النجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية، واختيرت الجزائر لتحتضن أحد مقراته لما تتمتع به من محيط استثماري خصب، وساعد على هذا الاختيار الانفتاح الاقتصادي الذي كان للجزائر على الدول العربية، كما عززه التقارب الجزائري الإماراتي، كون جل رأس مال السلام الجزائر إمارتي، وقد اختار مؤسسو المصرف لقناعتهم الراسخة به، المنهج الصيرفي الإسلامي لعمل المصرف، وهو يجتهد في أن يمثل المصرفية الإسلامية أحسن تمثيل، ويسعى إلى التحقق ما استطاع بهذه الصفة؛[1]

بدأ بنك السلام–الجزائر– مزاولة نشاطه برأس مال قدر ب 2.7 مليار دينار جزائري، ليصل إلى 10 مليار دينار جزائري في سنة 2009، أما مجموع أصول البنك فتقدر ب: 207,575,40 ألف دينار جزائري سنة 2015، وذلك بهدف تلبية متطلبات العملاء من خلال دعم احتياجاتهم في مجال الاستغلال، الاستثمار والادخار وذلك بتقديم منتجات مصرفية عالمية ومطابقة لتعاليم الشريعة الإسلامية، ومنذ مزاولة نشاطه سجل مصرف السلام – الجزائر– نتائج في تطور مستمر.[2]

---

[1] مصطفى عبد العظيم، **جريدة الاتحاد الإماراتية**، حوار مع السيد حسني الميزة نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمصرف السلام، 19/12/2006. https://www.alittihad.ae/article/87396/2006/ الموقع الإلكتروني، (بتصرف).

[2] حسن بن منصور، **البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق** (الإصدار الطبعة الأولى). باتنة: مطابع عمار قرفي،(1992)،ص68.

**ثانيا: تعريف مصرف-الجزائر-**

مصرف السلام-الجزائر-بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لإحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته؛

جاء المصرف كثمرة للتعاون الجزائري الإماراتي، حيث تأسس المصرف بتاريخ 2006/06/08، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ 2008/09/10 ليبدأ مزاولة نشاطه بتاريخ 2008/10/20، مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة؛

إن مصرف السلام -الجزائر- بعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تتبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين والمستثمرين وتضبط معاملاته هيئه شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد[1].

**رسالته:**

التميز والتفوق في توفير خدمات مصرفية مبتكرة وذات جودة عالية تتواكب مع المستجدات والحلول المالية العصرية ووفقا لأحكام الشريعة الاسلامية لتحقيق أفضل قيمة ومنفعة مستدامة لجميع الاطراف.

**رؤيته:**

الريادة في مجال الصيرفة الشاملة، بمطابقة مفاهيم الشريعة الإسلامية، وبتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة، معتمدة من الهيئة الشرعية للمصرف.

**قيمه الجوهرية:**

يحرص المصرف على ان يعكس قيمه الجوهرية في قراراته وسلوك وافعال موظفيه في مختلف تعاملاتهم وبحيث يتم الالتزام بهذه القيم من مختلف الوحدات التنظيمية للمصرف وعلى كافة المستويات.

**مهمته:**

اعتماد أرفع معايير الجودة في الأداء لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية ولإقليمية العالمية مع الحرص على تحقيق أعلى نسبة منة العوائد للعملاء والمساهمين على حد سواء.

[1] التقرير السنوي **لمصرف السلام**-الجزائر- 2017، ص6.

## المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي والأهداف الرئيسية لمصرف السلام الجزائر

مع صدور قانون النقد والقرض سنة 1990، بدأت مرحلة جديدة احتاجت فيها الجزائر إلى فتح المجال لإنشاء البنوك الخاصة، حيث تم اعتماد عدة بنوك خاصة، من بينها مصرفين إسلاميين، أولهما مصرف الربكة برأس مال مختلط عام وخاص، والثاني مصرف السلام الذي يعتبر أول مصرف إسلامي خاص يتم تأسيسه في الجزائر.

### أولا: الهيكل التنظيمي لمصرف السلام –الجزائر–

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي العام لمصرف السلام

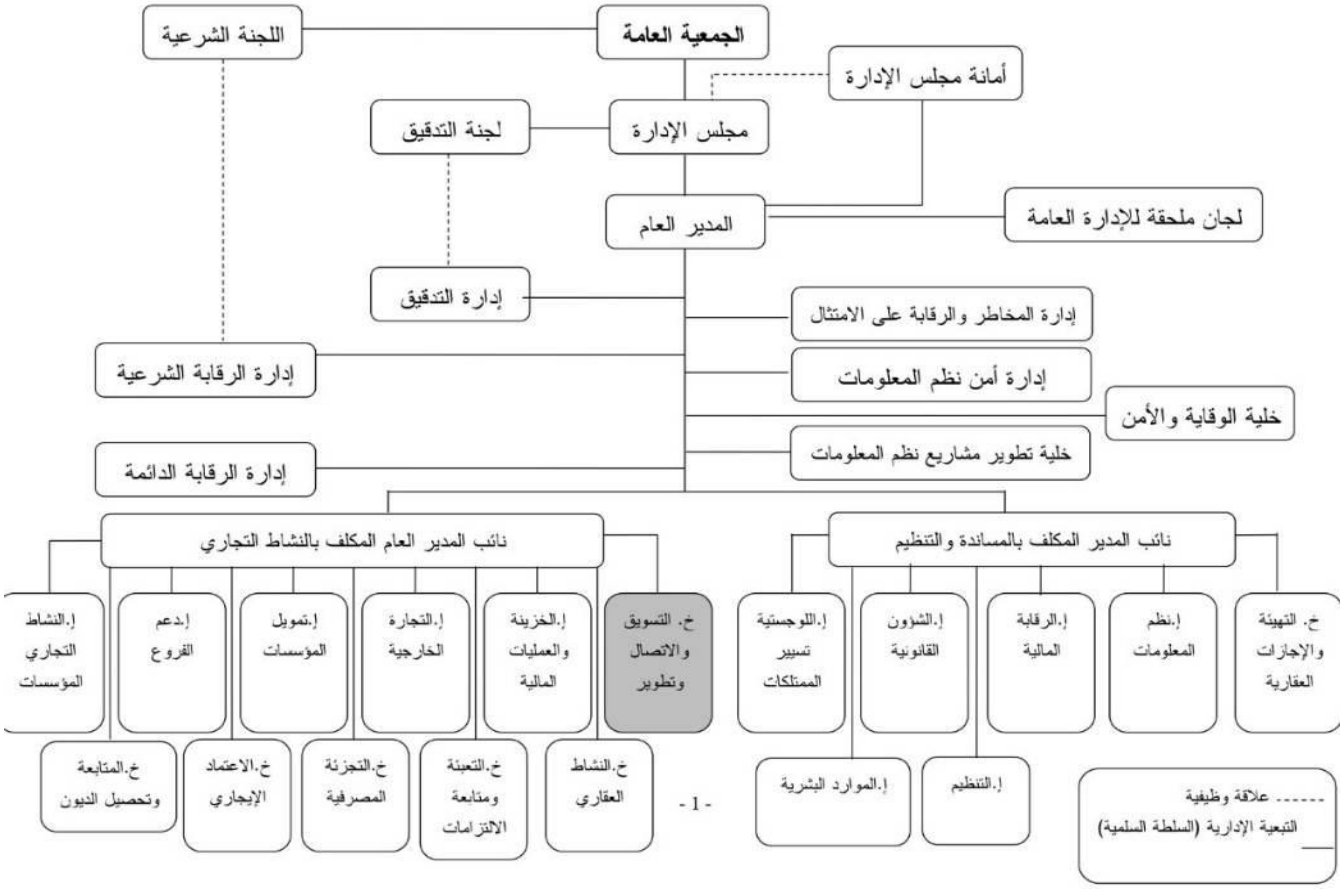


المصدر: التقرير السنوي لمصرف السلام، 2021، ص17.

### ثانيا: الأهداف الرئيسية لمصرف السلام –الجزائر–

إن مصرف السلام –الجزائر، يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؛

– إن من أبرز الأهداف والغايات التي سطرها بنك السلام –الجزائر– هي الريادة في مجال الصيرفة الإسلامية، بتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية؛

– اعتماد أرفع معايير الجودة في الأداء، لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية؛

– الحرص على تحقيق أعلى نسبة من العوائد للعملاء والمساهمين على حد سواء؛

– التوسع الجغرافي داخل القطر الجزائري وهذا من خلال استحداث فروع جديدة؛

– يسعى المصرف إلى التميز عن الآخرين وهذا باعتبار التميز ثقافة جماعية وفردية داخل المصرف؛

– يسعى بنك السلام–الجزائر– إلى تحقيق الأهداف المسطرة وهذا عن طريق الالتزام داخل وخارج المصرف وهو الشعور بالمسؤولية، والعمل على الاستجابة لكافة الحاجيات المطلوبة، والمنتظرة من قبل متعامليها؛

– ولتحقيق أهداف النمو والتوسع كان من أولويات المصرف التواصل الداخلي والخارجي وهذا لتقديم أفضل الخدمات للعملاء وكذا للترويج لمنتجات المصرف؛

– تقديم ونشر الخدمات المصرفية الإسلامية المتميزة؛

– المساهمة الفعالة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة؛

– تطوير ورفع كفاءة الكادر البشرى العامل في البنك، ليتمكن من تقديم الخدمة بالصورة الأمثل؛

– الحرص والعمل على النهوض بجودة الخدمات المقدمة بما يحقق رضى العملاء بشكل أساسي؛

– استكمال تطوير القدرات الرقابية والأساليب الإشراقية للبنك وفقا لأفضل الممارسات، وابتكار المؤشرات الاحترازية ومؤشرات الإنذار المبكر والرقابة عن بعد، وتطوير أنظمة الحوكمة وادارة المخاطر ؛

– استحداث خدمات ومنتجات مصرفية تناسب احتياجات ورغبات كافة فئات المجتمع، ويعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول اليها وتقديمها سواء للأفراد أو المؤسسات؛

– الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية انطلاقا من هوية البنك.

## المطلب الثالث: تقييم عمليات تمويل التجارة الخارجية في مصرف السلام الجزائر

سعيا منا لتعميق الدراسة النظرية بالدراسة التطبيقية في مصرف السلام –الجزائر–والتي من خلالها تقوم بتقييم عمليات التجارة الخارجية المتمثلة في إجراءات التصدير والاستيراد وجمركة البضائع والتي تتم في الأغلب عن طريق الاعتماد المستندي والذي يعتبر الوسيلة التي هدفها النهائي هو تحقيق متطلبات كل طرف من العملية التجارية التي ستتم.

**أولا: الاعتماد المستندي كوسيلة لتمويل التجارة الخارجية:**

سنقوم بتحليل الإحصائيات بداية من سنة 2014 التي تعتبر سنة أساس الدراسة إلى سنة 2021 بالاعتماد على إحصائيات والتقارير السنوية لمصرف السلام الجزائر.

الجدول رقم (02) عدد الاعتمادات المستندية ومبالغها لسنة (2014-2021):

| السنة | عدد الاعتمادات المستندية | المبلغ (مليار دج) |
|---|---|---|
| 2014 | 2118 | 63.406 |
| 2015 | 2157 | 62.506 |
| 2016 | 1953 | 61.898 |
| 2017 | 1952 | 54.614 |
| 2018 | 2548 | 66.156 |
| 2019 | 2510 | 62.94 |
| 2020 | 2535 | 63.58 |
| 2021 | 2915 | 66.759 |

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على التقارير السنوية، لمصرف السلام (2014-2021).

**من خلال الجدول السابق:**

أولا: **الاعتمادات المستندية**

الاعتمادات المستندية عرفت تذبذبا حيث أنه في سنة 2015 هناك زيادة طفيفة -من حيث العدد - مقارنة بسنة 2014، مع أن المبلغ انخفض بقيمة 900 مليار دينار جزائري. ثم تميزت بالثبات في السنوات 2015 ,2016, 2017، مع انخفاض المبلغ الذي تراجع في سنة 2017 مقارنة بالسنة السابقة بقيمة 7.284 مليار دينار جزائري أي بنسبة 11.8 في المئة، وفي سنة 2018 هناك ارتفاع ملحوظ بقيمة 11.542مليار دينار جزائري بنسبة فاقت 21 في المئة؛

أما بخصوص سنتي 2019و2020:[1]

عرف حجم التمويلات الممنوحة للمتعاملين خلال سنة 2020 ارتفاعا ملحوظا نسبته 26 %مقارنة بسنة 2019، حيث تم التركيز على نوعية الملفات .كما عرف التمويل الاستثماري تراجعا كبيرا سنة 2020 لدى جميع البنوك على غرار مصرف السلام وهذا نظرا للأوضاع الراهنة، حيث تم تعديل الوجهة الاستراتيجية للمصرف وفق المعطيات الجديدة وتمثلت خصوصا في استقطاب الشركات الكبيرة ذات الجدارة الائتمانية العالية وقطاعات النشاط الأقل تأثرا بالوضع الحاضر، كما تم الحرص على التقليل قدر الإمكان من تمويل

[1] فريال بن بريكة، **مكانة الاعتماد المستندي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق جامعة الجزائر، ،2017 ص،10.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأقل قدرة على الصمود أمام تداعيات الأزمة الاقتصادية والصحية و تمثل عدد الملفات الجديدة (شركات مستقطبة عموما) نسبة 37 %من إجمالي الملفات المدروسة بقيمة تقدر بـ25.7مليار دج،[1] نتيجة كفاءة الخدمات وسرعة التكفل بطلبات المتعاملين من الدراسة الى التعبئة وقد تم رفض 45 ملف ما يعادل % 10من محفظة الزبائن الخاصة بسنة 2020 وذلك إما لضعف مردودية نشاط الشركة أو ضعف البيانات المالية أو عدم توافق صيغة التمويل مع تعاليم الشريعة الإسلامية أو سياسة المصرف؛[2]

سنة 2021: عرفت عمليات الاعتمادات المستندية ارتفاع طفيف من حيث عدد العمليات وارتفاعا من حيث القيمة تقدر بـ 15 %مقارنة بما تم تسجيله سنة 2020.

**ثانيا: التحصيل المستندي**

يعد التحصيل المستندي من وسائل الدفع الأكثر استعمالاً في التجارة الخارجية لتميزه بالسرعة والأمان وتوفير السيولة النقدية، وكونه يتم بضمان من البنك وسنقوم أيضا بتحليل الإحصائيات بداية من سنة 2014 التي إلى سنة 2021 بالاعتماد على إحصائيات والتقارير السنوية لمصرف السلام الجزائر[3].

الجدول رقم (03): تطور التحصيل المستندي من سنة 2014 إلى 2021

| السنة | عدد التحصيلات المستندية | المبلغ (مليار دج) |
|---|---|---|
| 2014 | 5576 | 64.594 |
| 2015 | 7341 | 87.633 |
| 2016 | 8381 | 102.275 |
| 2017 | 10022 | 115.807 |
| 2018 | 9837 | 141.519 |
| 2019 | 10430 | 164.37 |
| 2020 | 10914 | 172.701 |
| 2021 | 11350 | 221.25 |

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على التقارير السنوية، لمصرف السلام (2014-2021).

**من خلال الجدول السابق:**

[1] Banque d'Algérie ،instruction n05/2017 fixant les conditions particuliers relatives a la domiciliation des Opérations d'importations de biens destines a la reventes dans l'état, 22/10/2017, P 01.

[2] https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-18.htmlj تاريخ الدخول للموقع 2023//04/26

[3] نبيلة بلغنامي،جمال الدين سحنون، **التحرير المالي وانعكاسه على تقنيات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد17 جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2017، ص12.

**نرى التحصيلات المستندية** – من حيث العدد – في تطور مستمر من سنة 2014 إلى سنة 2017 وتراجع في سنة 2018 مقارنة بالسنة السابقة ثم العودة الى الارتفاع من جديد من سنة 2019 إلى سنة 2021، ولكن من حيث المبالغ فهي في تطور مستمر؛

وكخلاصة مقتصرة على فترة الدراسة للجدول بحد أن هناك زيادة من حيث العدد ومن حيث المبالغ في سنة 2017 مقارنة مع سنة 2016 مع أنه تم إضافة التحويل الحر كصيغة لتمويل التجارة الخارجية وتعميميه على كل المنتجات دون استثناء، والتي كانت مقتصرة على المنتجات الداخلة في العملية الانتاجية. هذا يعني أن هذه الصيغة لم تؤثر على تطبيق والتحصيل المستندي؛

وفي سنة 2018 أيضا هناك زيادة مقارنة بسنة 2017، وكان من المفروض أن يكون العكس باعتبار تطبيق التحويل الحر والتعليمة 2017/05– التي تعيق البنوك الإسلامية – في أواخر سنة 2017، أما سنة 2021 فعرفت ارتفاعا يقدر بـ 4 %من حيث عدد العمليات وزيادة تقدر بـ 29 %من حيث القيمة أين تم تسجيل 172.70 مليار دج خلال سنة 2020 مقابل 221.25 مليار دج سنة2021؛

ولكن هناك عامل آخر كان سببا في هذه الزيادة غير المتوقعة، وهو مساهمة الفروع المفتوحة حديثا في عمليات التمويل، وذلك حسب احصائيات البنك.

## المبحث الثاني: تمويل التجارة الخارجية في مصرف السلام– وكالة برج بوعريريج –

يهدف المصرف الإسلامي إلى استقطاب الأموال وتمويل الاستثمارات وحشد المدخرات من مختلف المصادر الداخلية والخارجية المبينة في الفصل السابق وتوظيف جزء من هذه الأموال بذاته وتقديم الجزء الآخر للغير لتمويل مشروعاتهم بما يؤدي إلى إتمام العملية المصرفية للمصرف الإسلامي ويتم ممارسة هذا التوظيف وذلك التمويل في إطار من القواعد الشرعية الحاكمة لأعمال المصرف؛

وللتمويل الإسلامي أشكال وأساليب عديدة تعد بدائل التمويل الربوي ولكل أسلوب من هذه الأساليب طبيعته التمويلية الخاصة، فهناك أساليب لا تؤدي إلى خلق الدين وهي تعرف بالأساليب القائمة على المديونية.

**– حيث تتمثل أهم صيغ التمويل التي تعتمدها الوكالة في:**

- المضاربة
- المشاركة
- المرابحة
- السلم

### المطلب الأول: التعريف بالوكالة (وكالة برج بوعريريج)

يعتبر النظام المصرفي الإسلامي في الجزائر تجربة حديثة نسبيا فكانت المهمة صعبة التطبيق في وسط ساد فيه التعامل بالفائدة الربوية، ووجود نقص في الكفاءات البشرية، ورغم التجربة القصيرة لمصرف السلام الجزائري فقد تمكن من التوسع بشكل كبير في موارده الرأسمالية، وشبكة فروعه الجغرافية وأدواته الاستثمارية والتمويلية؛

حيث افتتح مصرف السلام الجزائر فرعه الجديد بولاية برج بوعريريج؛ يوم الخميس 18 أوت 2022 الكائن بحي 05 جويلية، تجزئة 475؛ وأشرف المدير العام للمصرف السيد ناصر حيدر على مراسيم الافتتاح بحضور السلطات المحلية واهم المتعاملين الاقتصاديين بالولاية ويشرف عليه مدير كمسؤول أول يساعده عدد من المسؤولين موزعين على الهيكل التنظيمي للوكالة كل حسب رتبته ووظيفته كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل (08): الهيكل التنظيمي لمصرف السلام – برج بوعريريج –

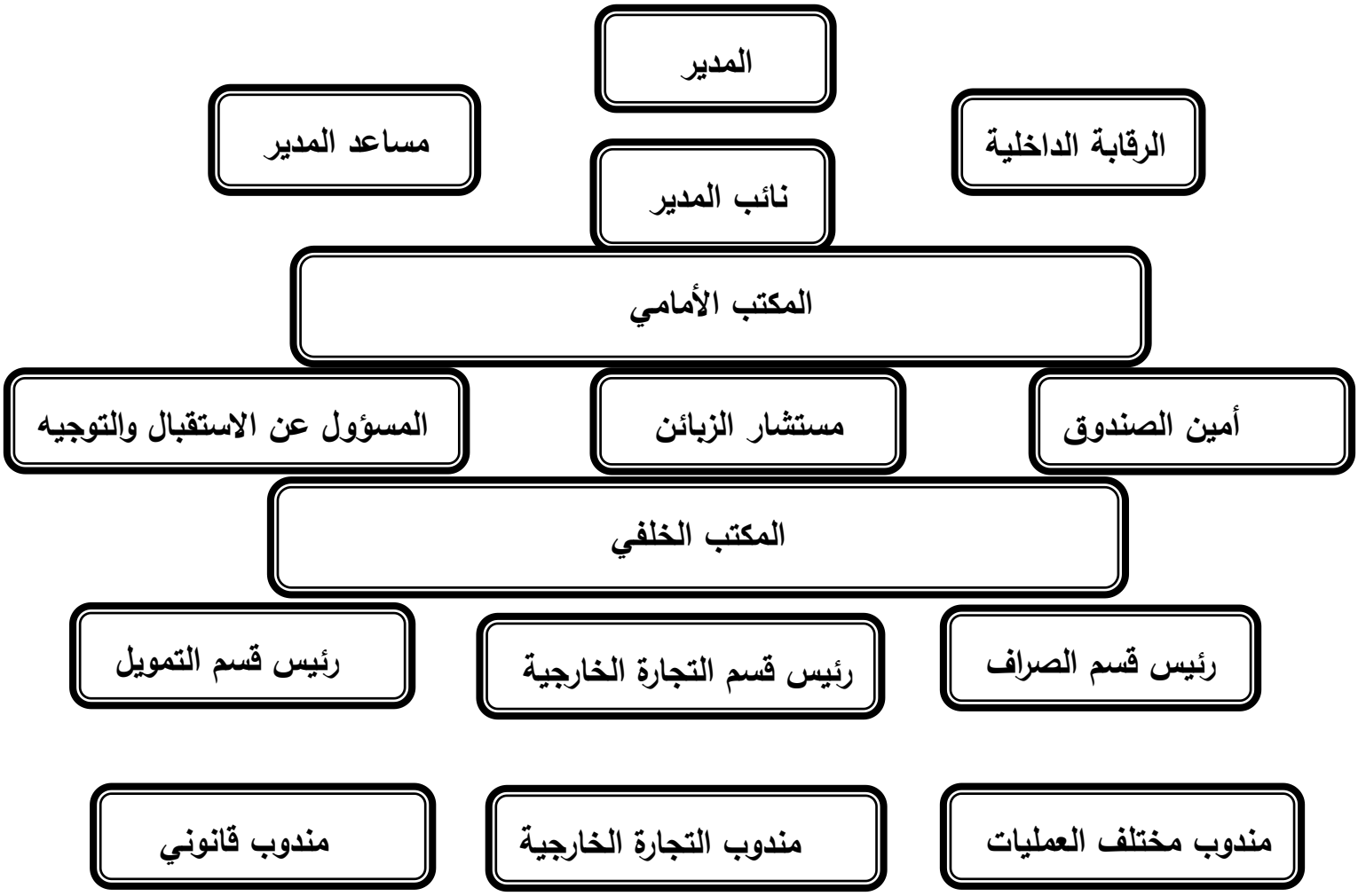


المصدر: من اعداد الطالب بناءا على الوثائق الداخلية للوكالة.

من خلال الهيكل التنظيمي للوكالة يترقب ما يلي:

**1- مدير الوكالة:** يعين من طرف المديرية العامة وخاضع لسلطة مدير المقر الرئيسي لمصرف السلام -الجزائر- ويرفق بمديرين

- نائب مديره؛
- مساعد المدير.

وتتمثل مهامه في الآتي:

- السهر على تطبيق القوانين المسيرة للمصرف؛
- تقديم عمل الاستغلال للإدارة بإعطاء التعليمات والتوجيهات؛
- الإمضاء على البريد الصادر والوارد.

**2- الرقابة الداخلية:**

**أ- المكتب الأمامي ويحتوي على:**

- مستشار الزبائن: عبارة عن خلية مسؤولة عن:
- فتح الحسابات؛
- استقبال ملفات التمويل.

**ب- المسؤول عن الاستقبال والتوجيه:**

- يقوم باستقبال وإعلام العملاء وتوجيههم؛

**ج-أمين الصندوق:** أو العراقيل /مناور المكتب.

**المكتب الخلفي:** ويحتوي على:

**-رئيس قسم التجارة الخارجية:** تقوم هذه المصلحة بجميع العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية وعمليات التصدير والاستيراد، وتوطين عمليات التجارة الخارجية ومعالجة رسائل خطابات الملفات فتح الاعتماد المستندي، إضافة إلى معالجة التعليمات المستندية، كما يقوم بتصريح الملفات للمقر الرئيسي لمصرف السلام إضافة الي:

**-مصلحة التمويل:**

- يتم التحويل عن طريق التمويل المختلفة في الحساب المصرفي للمندوب؛
- دراسة وتحليل طلبات التمويل؛
- التأكد من موافقة الملفات المستلمة للوثائق المكونة المطلوبة.

**-رئيس قسم الصراف الصندوق :**

خدمة الصندوق عموما تتمثل في تسجيل العمليات الأمنية وتنفيذها وأيضا الطلبات لمقاعد البنوك الأخرى، هذه العمليات تكون مقسمة بين مختلف أقسام المصلحة (معالجة الوضعية، عمليات وتطبيقات مختلفة طبيعية ووظيفية وعدد المعلومات المعالجة).

**- الهدف من خدمة الصندوق:**

تنفيذ العمليات بحركة الدفع نقدا (التخليص والدفع أيضا: عمليات تحويل الأموال من حساب إلى حساب الدفع(Virements ) ومعالجة العمليات استقبال واستحفاظ الإضافات)؛

- إظهار القيم لدفع ومعالجة العمليات غير الخالصة؛
- قبض وضعية حسابات الزبائن وتنفيذ الأخطاء الإدارية (تجميع دفاتر، ترقيم الحساب)؛
- ضمان خزانة الوكالة؛

من خلال العلاقات الهرمية في الإدارة يأتي لكل مصلحة مذكورة سابقا مندوب؛

- مندوب التجارة الخارجية ويعالج ملفات التجارة الخارجية؛
- مندوب التمويل، ويعالج ملفات التمويل؛
- مندوب لمختلف العمليات ومعالجة مختلف ملفات العمليات.

## المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لحالة اعتماد مستندي بمصرف السلام وكالة– برج بوعريريج –

من خلال هذا المطلب سنقوم بدارسة إجراءات سير عملية استراد مواد أولية (matières premières) عن طريق اعتماد مستندي موصول ببيع لأجل والتي تعتبر واحدة من بين حالات فتح ملفات الاعتماد المستندي على مستوى الوكالة البنكية حيث تتم هذه العملية وفق خطوات محددة، فبعد أن اتفق المستوردA مع المصدر B على السلعة المراد استيرادها قام هذا الأخير بإرسال الفاتورة الشكلية (الأولية) إلى المستورد؛

وبعد حصول المستورد A على الفاتورة الشكلية توجه إلى وكالة مصرف السلام الجزائر ببرج بوعريريج لطلب تمويل، وهنا جاء دور مديرية التمويلات بدراسة ملف العميل من أجل اتخاذ القرار المناسب في إعطاء التمويل من عدمه، وفي هذه الحالة توصل المصرف لقبول الطلب بعدما قامت مديرية التمويلات بدراسة وافية وشاملة للملف إلى أن توصلت إلى القرار النهائي وهو قبول الطلب ليبدأ المستورد A في القيام بالإجراءات المتعلقة بعملية الاعتماد المستندي.

**أولا: عملية التوطين**

تقدم المستورد بطلب توطين إلى وكالة برج بوعريريج مصحوبا بفاتورة أولية، تتعلق بعملية استيراد مواد أولية بقيمة إجمالية تقدر بـ: 15.890.00 USD أي ما يعادل 2.196.368.24 دج بسعر CFR . على أن تتم عملية الاستيراد عن طريق تقنية الاعتماد المستندي حيث حدد نمط الاعتماد المستندي بأنه قابل للتحويل

ثم قام المستورد A بتقديم العقد التجاري الذي يربطه بالمصدر B والذي يشتمل عادة على فاتورة أولية، قرار نهائي بالشراء، طلب البضاعة... إلخ، وتجدر الإشارة إلى أن المادة رقم (7) من النظام رقم 12/91 المؤرخ في 4صفر عام 1412 هـ الموافق لـ: 14 أوت 1991 والمتعلق بتوطين الواردات تحدد بالتفصيل البيانات الأساسية التي يجب أن تحتوي عليها كل وثيقة مما سبق ذكرها بخصوص كل من المستورد والمصدر والسلعة .وبعدما قدم المستورد A الوثائق المطلوبة إلى وكالة برج بوعريريج قامت مصلحة التجارة الخارجية على مستوى الوكالة بفتح ملف التوطين من خلال خطوتين رئيسيتين هما:

- **الخطوة الأولى: تسجيل ملف التوطين تحت رقم خاص**

قامت الوكالة البنكية بفتح ملف التوطين لعملية الاستيراد على مستوى مصلحة التجارة الخارجية ودونت العملية في سجل التوطين وأعطي لها رقم كالتالي:

الشكل(09): يمثل ختم خاص بملف التوطين عملية استيراد(مواد أولية) وكالة برج بوعريريج

مصرف السلام الجزائر

AL SALAM BANK-ALGERIA

DOMICILIATION : IMPORT-EXPORT

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 34 27 01 | 2022 | 4 | 10 | 00029 | USD |

DATE : 16/11/2022

المصدر: وثائق من مصرف السلام –وكالة برج بوعريريج–

تم تدوين العملية على جهاز الحاسوب وذلك بإدخال جميع البيانات الخاصة بالعملية، على أن تتم تسوية كل الحسابات آليا من طرف الجهاز، مستعملين رقم الحساب الخاص بالعملية.

- **الخطوة الثانية:** بموجب هذه الخطوة قامت الوكالة البنكية بتسليم الفاتورة الموطنة للمستورد A بعد ختمها لاستعمالها في جمركة السلعة المستوردة ومن ثم خصم عمولة التوطين من حسابه لدى الوكالة وتسليمه إشعار.

وتحسب هذه العمولة كما يلي:

- عمولة التوطين: وهي عمولة ثابتة تقدر بـ: 3000دج؛
- الرسم على القيمة المضافة 19 % (TVA) من قيمة العمولة: 3000+19 %؛

وبالتالي مجموع ما تقتطعه الوكالة البنكية يقدر بـ: 3570دج.

**ثانيا: مرحلة فتح وتنفيذ الاعتماد المستندي**

سنتناول بالدراسة إجراءات سير كل من عملية فتح وتنفيذ الاعتماد المستندي.

**- عملية فتح الاعتماد المستندي:**

بعد انتهاء عملية فتح التوطين البنكي وقبول الوكالة البنكية تسوية العملية تقدم المستورد A إلى قسم الاعتمادات المستندية بمصلحة التجارة الخارجية بطلب فتح اعتماد مستندي لاستيراد على مستوى الوكالة البنكية الموطنة بمصرف السلام–الجزائر– وكالة برج بوعريريج، وذلك بتعبئة نموذج خاص (استمارة) معد لهذه الغاية عادة كما أن المستورد A في هذه المرحلة كان مصحوبا بملف كامل وشامل لجميع الوثائق اللازمة والتي تتمثل في:

- الفاتورة الشكلية:PROFORMA INVOICE هي وثيقة تصدر من قبل المصدر B لصالح المستورد A تحمل ختمه وإمضائه ، كما تعكس الشروط المنصوص عليها في العقد التجاري وتتضمن ما يلي:
- اسم وعنوان المستفيد(المصدر B) ؛
- اسم وعنوان المستورد A؛
- رقم الفاتورة : P1.130.27؛
- تاريخ الفاتورة: 2022/11/09؛
- شرط عقد البيع:CFR ؛
- طبيعة النقل : بحري؛
- أوصاف البضاعة وكميتها؛
- ثمن البضاعة: USD 15.890.00.

طلب فتح الاعتماد المستندي ويمثل العقد الرابط بين البنك والمستوردA، ويتضمن البنود والشروط المتفق عليها في العقد التجاري لتوضيح كافة التفاصيل، وفيما يلي عرض لبعض هذه البنود:

- المستورد (الآمر) شخص A الواقع في ولاية برج بوعريريج؛
- بنك المستورد (بنك الإصدار) مصرف السلام–الجزائر– وكالة برج بوعريريج؛
- نوع الاعتماد المستندي: قابل للتحويل؛
- المستفيد (المصدر) شركة B الواقع مقرها في الصين؛
- بنك المستفيد **Chexim – China Exim Bank**؛

- سعر السلعة: قدرت تكلفة هذه السلعة بعملة الدولار بـــ:USD15.890.00 ؛
- مكان الشحن والتفريغ: مكان الشحن شانغهاي ومكان التفريغ الجزائر؛
- نوع شرط البيع هو:CFR ؛
- **توضيح قائمة المستندات التي يجب على المصدر B إرسالها للمستورد A:**

-05 نسخ من الفاتورة التجارية؛

- نسخة من الفاتورة الشكلية؛
- طلب توطين عملية استيراد سلعة (مواد أولية)؛
- أمر بالشراء؛
- عقد بيع بالأجل.

وبعد تأكد الوكالة البنكية من استيفاء طلب فتح الاعتماد المستندي للاستيراد لكافة الشروط العامة والبيانات المطلوبة وافقت عليه ثم قامت بإعطائه رقما مرجعياً وبالمحاذاة مع فتح ملف الاعتماد يتم خصم من حساب العميل مبلغ الجدية المشترطة في رخصة التمويل 30% يتم تقييده في حساب مؤقت.

- **عملية تنفيذ الاعتماد المستندي:**

بعد استكمال كافة الخطوات المتعلقة بفتح الاعتماد المستندي قام مستخدم وكالة مصرف السلام- الجزائر- ببرج بوعريريج بتجهيز وتجميع وثائق الملف الذي سيرسله إلى مديرية العمليات مع الخارج DOE على مستوى المديرية العامة لبنك الجزائر بمقرها بالجزائر العاصمة وذلك عن طريق شبكةSWIFT، والتي تقوم بدورها بدراسة وفحص هذا الملف لتصل في الأخير إلى القرار الأنسب من رفض أو قبول، ويتوقف ذلك على شرعية طلب الاستيراد فيما يتعلق بنوع وكمية السلعة محل الاستيراد، ويحتوي هذا الملف على:

- الفاتورة الشكلية؛
- صورة طبق الأصل من طلب فتح الاعتماد؛
- الوثيقة سويفت **MT700.**

بعدما قامت مديرية العمليات مع الخارج DOE بدراسة وافية ومستفيضة للملف وتم قبوله في حالتنا هذه ،وقعت تصريح فتح الاعتماد ثم أرسلت الملف والتصريح إلى وكالة مصرف السلام-الجزائر- ببرج بوعريريج لتباشر فتح ملف الاعتماد، كما أرسلت نسخة إلى البنك المراسل، قامت بعدها الوكالة البنكية بتبليغ البنك المراسل بصين عن فتح اعتماد مستندي لصالح المصدرB عن طريق شبكة سويفت SWIFT، وبعد تلقي البنك China Exim Bank Chexim سويفت قام بتأكيد خطاب الاعتماد، ثم قام بعدها بإشعار المصدرB بفتح

اعتماد مستندي لصالحه من طرف المستورد A وأخبره بكل المعلومات الواردة في سويفت التي تلقاها، وبتأكد المصدر B

من صحة وسلامة الشروط المنصوص عليها في العقد التجاري أعلم كل الاطراف المعنيين بفتح الاعتماد المستندي من بينهم: المكلف بالعبور للقيام بإجراءات العبور، شركة التأمين لتغطية المخاطر...

كما أنه بعد حصول وكالة مصرف السلام–الجزائر– ببرج بوعريريج على قبول فتح الاعتماد المستندي حجزت مبلغ الصفقة من خلال جعل حساب المستورد A مدين، حيث قامت بوضع هذا المبلغ في حساب خاص بالوكالة في انتظار التسوية النهائية للصفقة.

**– مرحلة تسوية عملية التمويل بالبيع الآجل :**

في هذه المرحلة قام المصدر B بإرسال السلعة عن طريق السفينة، وتحصل على سند الشحن المقدم من طرف قبطان الباخرة، والذي يتضمن مجموعة من المعلومات منها: اسم وعنوان المصدر (B) ، ميناء الشحن و التفريغ، عقد النقل...إلخ، بعدها قام بتجهيز الوثائق اللازمة (الممثلة للسلعة)وإرسالها إلى بنكه (بنك الإشعار ) من أجل مهمة مراجعتها و فحصها، وبعد تأكده من صحتها سدد مبلغ الصفقة للمصدر B، وبعد ذلك أرسلها إلى بنك المستورد A الذي قام بدوره بفحص، ومراجعة تلك الوثائق لتأكد من مدى سلامتها ومطابقتها للمواصفات المطلوبة، ثم قام بتعويض مبلغ الصفقة إلى بنك المصدر B ، وتتمثل هذه الوثائق فيما يلي:

- ✓ 05 نسخ للفاتورة التجارية موقعة من طرف المستفيد؛
- ✓ نسخة أصلية للفاتورة النهائية؛
- ✓ نسختين أصليتين لسند الشحن محررة باسم مصرف السلام الجزائر؛
- ✓ شهادة المنشأ؛
- ✓ شهادة المطابقة؛
- ✓ شهادة الوزن والحجم؛
- ✓ وصل تحويل المستندات.

بعد التأكد من مطابقة الوثائق لشروط الاعتماد قامت الوكالة البنكية بتظهير هذه الأخيرة، ثم أعلمت المستورد A بوصول الوثائق، فتوجه المستورد Aإلى الوكالة البنكية لاستلام الوثائق حتى يتمكن من الحصول على السلعة.

بعدما استلم المستوردA الوثائق المظهرة من الوكالة البنكية توجه إلى مكان تفريغ السلعة (ميناء الجزائر) وقام بجمركة السلعة وسدد مصاريفها (التنزيل، التخزين،...) وذلك من أجل إصدار الوثائق الآتية:

- وصل التسديد؛

- الوثيقة D10 (الشهادة الجمركية): وهي وثيقة تمنح من طرف مصلحة الجمارك لمصرف السلام–الجزائر– وكالة برج بوعريريج والتي تؤكد دخول السلعة واستلامها من طرف المستورد A وكذلك المبلغ الذي دخلت به.

قامت الوكالة البنكية بعد الانتهاء من عملية التوطين وختم الفاتورة النهائية بحساب التكاليف كالآتي:

- قام البنك بفتح اعتماد مستندي بمبلغ 15.890.00 دولار،

- قيمة العملية بالدينار الجزائري تقدر بـ:2.196.368.24 دج بناءً على:

لدينا سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري يساوي: 1دولار=138.2233دج؛

ومنه: 15.890.00×138.2233= 2.196.368.24 دج؛

المساهمة الشخصية للعميل 732.122.75 دج متبوعة بتمويل البنك بمبلغ 1464.245.49 دج؛

مدة التسديد: 3 أشهر؛

عمولة فتح الاعتماد المستندي: وهي مقدرة ب: 3000 دج؛

مصاريف سويفت SWIFT وهي مقدرة ب: 3000 دج؛

بعد حساب كل العمولات تسجل مديرية التجارة الخارجية كل المعلومات في وثيقة تعرف بـ: MT700 سويفت التسوية (Swift de paiement) وتقوم بإرسالها إلى بنك المصدرB.

- **مرحلة غلق الاعتماد المستندي:**

قام مصرف السلام –الجزائر– وكالة برج بوعريريج في هذه المرحلة والتي تعتبر الإجراء الأخير في الاعتماد المستندي بغلق ملف التوطين الخاص بهذه العملية، ووضعه في الأرشيف بعد تصنيفه إلى الملفات الطبيعية الخاصة بالعمليات التي أجريت بشكل عادي (دون أي مشاكل) والتي تتضمن الوثائق التالية:

- الفاتورة النهائية الموطنة؛

- وثيقة الاقتطاع (اقتطاع العملة الصعبة) FORMULE 04؛

- الشهادة الجمركية D10؛

- نسخة من الوثيقة الإحصائية رقم (04) مؤشرة من طرف مصلحة التجارة الخارجية.

وفي الأخير يقوم المستورد A(الزبون) بتسديد التزاماته تجاه البنك حسب ما هو متفق عليه في العقد وذلك بعد إرسال مديرية التجارة الخارجية لمصرف السلام–الجزائر للوكالة البنكية جدول التحصيل(المخالصة) وبعد

حصول المصرف على كل مستحقاته، تقوم الوكالة البنكية بإرسال اشعار التسديد إلى مديرية التجارة الخارجية، لترصده في حساب المصرف وبهذا تكون عملية الاستيراد عن طريق الاعتماد المستندي قد انتهت بكل مراحلها وإجراءاتها.

**خلاصة الفصل الثاني:**

من خلال الفصل وما تم دراسته وفي إطار الدراسة الميدانية التي تم دراستها على مستوى وكالة السلام برج بوعريريج نجد أن هناك اختلاف بين الجانب النظري للضوابط الشرعية لأدوات التمويل الإسلامي في عملية تمويل التجارة الخارجية وجانب تطبيقي له، كما توصلت إلى أن وكالة السلام برج بوعريريج تعمل في إطار محدود لشتى أنواع أدوات التمويل الإسلامي التي تعمل بها عن طريق الاعتماد المستندي التي تنحصر في عملية المرابحة، حيث أن كل من أداة المرابحة والمساومة تأخذ نفس طرق اعتماد المستندي كذلك نفس الإجراءات، كما أنها تقوم أيضا بتطبيق عدة أدوات التمويل الإسلامي كالمشاركة والسلم والمضاربة.

# الخاتمة

**الخاتمة:**

كان لظهور المصارف الإسلامية دورا مهما في رفع الكثير من الحرج الذي يواجه المسلمين عند تعاملهم مع المصارف التقليدية، وذلك لأنها تعتمد في ممارسة أنشطتها المصرفية على المشاركة في الربح والخسارة وتجنب التعامل بالفائدة باعتبارها محرمة في الإسلام؛

واجهت التجارة الخارجية عدة عراقيل، ولعل أهمها تلك المتعلقة بكيفية تمويل عمليات التصدير والاستيراد، أضف أن العمل التجاري أصبح يستند إلى عصر الائتمان، اعتبارا من هذا المنطلق أصبح قيام التجارة الخارجية يتطلب تدخل هيئات مختلفة متمثلة في المصارف، وهذا لخلق الثقة بين أطراف التعامل، بقيامها بدور الوساطة في مجمل مراحل العمليات التجارية، الشيء الذي يتطلب وسائل وتقنيات تتماشى مع حجم التبادل الدولي الجديد، حيث تعددت الوسائل والتقنيات المصرفية التي تستخدم كأدوات دفع دولية، للفصل بين المشاكل التي يتعرض لها المستورد والمصدر؛

وأمام هذه العقبات يصبح من الصعب على الدول الأقل نموا الاستغناء عن المصادر الخارجية للتمويل، ومن هذا المنطلق أصبح من الواجب على الدول الإسلامية اللجوء إلى استخدام الصيغ التمويلية الإسلامية كبديل عن الاقتراض الخارجي الربوي، وذلك انطلاقا من كون صيغ التمويل الإسلامي تتوافق مع خصوصيات الدول الإسلامية ومع المفهوم الإسلامي للتنمية الذي يعتبر الإنسان وسيلة للتنمية وهدفها وفق الحدود والضوابط الشرعية المعروفة، ولتحقيق ذلك لابد من وجود مؤسسات مالية ومصارف تنموية إسلامية تعمل على تعبئة الموارد المالية واستثمارها وفق الطرق الشرعية في الدول الإسلامية في إطار ما تحتاجه العملية التنموية في هذه الدول؛

وبعد دراستنا النظرية والتطبيقية لصيغ التمويل الإسلامي ودورها في تمويل التجارة الخارجية أين حاولنا الإجابة على الإشكالية الرئيسية، والتي تناولت ما مدى اسهام صيغ الصيرفة الإسلامية في تمويل التجارة الخارجية؟ المطروحة من طرف المصرف محل الدراسة في زيادة نسبة تمويله للتجارة الخارجية، اتضح لنا أن الاعتمادات المستندية، تعد تقنية مثالية لتمويل التجارة الخارجية لما لها من ميزات الثقة والأمان، فاللجوء المصارف الإسلامية إلى التعامل بصيغة تمويلية كالمرابحة القائمة على تحديد سعر البيع مسبقا لتجنب تقلبات سعر الصرف؛

**نتائج الدراسة:**

من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

- **الفرضية الأولى:** وهي فرضية صحيحة حيث أن المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية ميزتها الأساسية عدم التعامل بالربا من اجل الوصول الى رفاهية اقتصادية واجتماعية معينة وتقوم على مجموعة من المبادئ والأسس.

- **الفرضية الثانية:** وهي فرضية صحيحة حيث تعتبر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية من مشاركات وبيوع وإجارة هي بديل الربا وبالتحديد صيغة القرض بالفائدة والعمل على تنمية جميع صيغ التمويل والتطبيق الفعلي لها.

- **الفرضية الثالثة:** وهي فرضية صحيحة حيث أن العمل المصرفي الإسلامي لا يهدف إلى تعظيم الربح فقط وإنما له بعد اجتماعي بحيث تعد المسؤولية الاجتماعية إحدى أهم مجالات أنشطة في المصارف الإسلامية فهي تؤدي من خلالها واجبها نحو المجتمع وذلك عن طريق تقديم التبرعات والقرض الحسن، وتمويل الخدمات الصحية والتعليمية، والبرامج الخيرية وإدارة الزكاة وجمعها وتوزيعها.

**الفرضية الرابعة** يمول مصرف السلام عمليات التجارة الخارجية بواسطة آليات التمويل الإسلامي، ولقد أثبتنا صحة هذه الفرضية من خلال ما تم التوصل إليه في الدراسة التطبيقية، حيث وجدنا أن المصرف يستخدم آليات التمويل المتمثلة في الاعتماد /التحصيل المستندي، وذلك بعد تكيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، عن طريق وصلها بإحدى الآليات التمويلية الإسلامية المتمثلة في بيع السلم أو بيع الآجل.

**النتائج:** من خلال البحث والتحليل توصلنا إلى مجموعة من النتائج التالية:

- ✓ يعتمد بنك السلام الجزائر على تقنيتي الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي كونهما تقنيتان تلائمان طبيعة عمله مصرف إسلامي، وذلك يعود إلى إمكانية تكيفهما وفق أحكام الشريعة الإسلامية بحيث يستطيع من خلالهما استعمال مختلف صيغ التمويل الإسلامي، لتكون كل منهما بذلك أداة دفع وتمويل بأحد الصيغ؛
- ✓ إن المصارف الإسلامية يمكنها أن تلعب دورا مهما في توفير التمويل اللازم للمؤسسات، وهذا راجع إلى عدم المبالغة في شروط التمويل، وعدم اشتراط الضمانات التي تفرضها هذه المؤسسات؛
- ✓ جواز التعامل واستخدام المشاركة والمضاربة من الناحية الشرعية، مما يزيد من إقبال وتفاعل أفراد المجتمع مع هذه الصيغ؛

- ✓ يركز البنك الإسلامي محل الدراسة في تمويله للتجارة الخارجية على آليتي صيغتي (بيع السلم والبيع الآجل)؛
- ✓ تواجه المصارف الإسلامية مشاكل ومعيقات عديدة في التطبيق العملي لصيغ المشاركة والمضاربة تتمثل أهمها في ارتفاع درجة المخاطرة، وانتقاء المستثمرين، وارتفاع تكاليف الإشراف والمتابعة؛
- ✓ إن استخدام معيار الربح ببدل معيار الفائدة يعد تحفيز للعميل أو المستثمر على بذل جهد أكبر لأنه كلما زادت الأرباح المحققة من المشروع كلما كان نصيب هذا العميل أو المستثمر أكبر، وبالتالي زيادة مداخيله؛
- ✓ يتسم المصرف الإسلامي بالحيادية، حيث يحظر على نفسه ممارسة الأنشطة السياسية، أو التدخل فيها، وهذه من ضمن الأسباب المهمة التي ساعدته في تحقيق تقدم نسبي كبير في اتجاه تحقيق أهدافه؛
- ✓ إن أساليب وصيغ التمويل لدى المصرف الإسلامي متعددة، ومختلفة، ومتوافقة في مجملها مع ما تقره الشريعة الإسلامية؛
- ✓ إن توفر وتنوع الموارد والإمكانيات الموجودة بالدول الإسلامية تمكنها من تلبية متطلباتها التنموية، وذلك على الرغم من افتقار عدد معتبر من الدول الإسلامية للموارد والإمكانيات ذات الأهمية مثل دول جنوب إفريقيا جنوب الصحراء، غير أن المتاح في إجمالي الدول الإسلامية من موارد كفيل بتلبية مختلف حاجيات ومتطلبات العملية التنموية في دول العالم الإسلامي، وعلى هذا الأساس لابد من تفعيل آليات التعاون والتبادل داخل المجموعة الإسلامية على أن يكون البدء بتفعيل التجمعات والتكتلات الإقليمية الإسلامية كخطوة قبلية أساسية للوصول إلى آلية تمكن من تعزيز التعاون والتبادل تضم كل الدول الإسلامية .

**الاقتراحات:** هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها:

– ينبغي العمل عبى قيام سوق إسلامي لرأس المال في الدول الإسلامي، بجانب وضع إطار قانوني وتشريعات جديدة تتلاءم مع التغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية، وتمكن من إيجاد بنية مالية أساسية لاستخدام الأدوات المالية الإسلامية لإعطاء دفع قوي لأسواق المال في الدول الإسلامي؛

– ضرورة الاهتمام بإنشاء مؤسسة دولية إسلامية تابعة للبنك تهتم بريادة الأعمال في الدول الإسلامية وتقوم بدعم وتشجيع رواد وشباب الأعمال المسلمين في إطار دور المصرف في مجال معالجة مشكلات البطالة والفقر في الدول المستهدفة؛

– العمل على تنمية جميع صيغ التمويل والتطبيق الفعلي له؛

– يتوجب على المصرف العمل على تعبئة الموارد بما يضمن المحافظة على السلامة المالية ويقوي ميزانيته ويعزز سمعته باعتباره مؤسسة أولية للتمويل التنموي، وذلك باتخاذ إجراءات مناسبة مثل زيادة رأس المال المكتتب فيه والمطلوب دفعه؛

**آفاق الدراسة:** لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

– كيف تساهم صيغ وأساليب التمويل في المصارف الإسلامي في تطوير هيكل التجارة الخارجية لدول الإسلامية؟

– دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية التي تعمل في بيئة واحدة من حيث المساهمة في تمويل التجارة الخارجية عن طريق ما تطرحه من صيغ إسلامية في هذا الشأن، وضرورة التعاون فيما بينها وكمثال على ذلك دراسة حالة الجزائر من خلال دراسة حالة بنك البركة ومصرف السلام؛

– السوق المالية الإسلامية ودورها في دعم العملية التنموية.

– كيف تساهم المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة؟

# قائمة المرجع

## المراجع باللغة العربية

**أولا: الكتب:**

1- محمد حربي عريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة البنوك الإسلامية-مدخل حديث**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010.

2- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، 2004.

3- ألعزي عزي شهاب أحمد، **إدارة البنوك الإسلامية**، دار النفائس لنشر وتوزيع، ط1، عمان، 2011.

4- محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2007.

5- محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، انيزاك للنشر والتوزيع، 1999، الطبعة 03.

6- إبراهيم عبد الحليم عبادة، **تمويل التبادل في الدول الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط،1.

7- جاسم، محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

8- طارق يوسف حسن جابر، **السياسة التجارية الخارجية في النظام الاقتصادي الإسلامي**، دراسة مقارنة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط،2011،1.

9- وائل محمد عربيات، **المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية (أساليب الاستثمار -الاستصناع- المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط،1 عمان.

10- لطرش الطاهر، **تقنيات المصارف لدراسة في طرق استخدام المصارف مع إشارة إلى التجربة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

11- حسين محمد سمحان، **أسس العمليات المصرفية الإسلامية** (الإصدار الطبعة الأولى) عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2013.

**ثانيا: الرسائل الجامعية:**

1- الغريب ناصر، **التمويل المصرفي الإسلامي**، بحث مقدم في ندوة التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، الدار البيضاء المغرب، 1998.

2- إيناس جواد حسن الملاعبي، **آلية التعامل بالاعتمادات المستندية لدى المصارف الإسلامية** (رسالة ماجستير). كلية الحقوق، عمان: جامعة الشرق الأوسط فلسطين، (2014-2015).

3- السبتي رمضاني، **الاستثمار والتجارة الخارجية في البنوك الإسلامية** (أطروحة دكتوراه) كلية الحقوق، قسنطينة: جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة1، (2016-2017).

4- بوكونة نورة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2.

**5**- آمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية** "دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس 2012/2011.

6- لعماري عبد الرزاق، **دور المصارف الإسلامية في تمويل التجارة الخارجية** (حالة مصرف الإسلامية للتنمية) رسالة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

7- عقون فتيحة، **صيغ التمويل في المصارف الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار** (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

8- فريال بن بريكة، **مكانة الاعتماد المستندي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق جامعة الجزائر ،2017.

**ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية**

1-عبد الوهاب أحمد عبد الله وآخرون، **مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على قرار التمويل** (دراسة على عينة من المصارف الإسلامية اليمنية)، **مجلة العلوم الاقتصادية**، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

2- عبد العزيز شاكر حمدان الكبيسي، "**المصارف الإسلامية وأهم التحديات المعاصرة**"،"مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية"، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 1917.

3- نبيلة بلغنامي،جمال الدين سحنون، **التحرير المالي وانعكاسه على تقنيات تمويل التجارة الخارجية** في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد17 جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر ،2017 .

**رابعا: التشريعات القانونية:**

1- الجريدة الرسمية العدد77 قانون رقم 16-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2017.

2- دليل إجراءات التجارة الخارجية الجزائرية، بطاقة رقم69 .

**خامسا: تقارير**

1- التقرير السنوي لمصرف السلام،2014.

1- التقرير السنوي لمصرف السلام،2015.

2- التقرير السنوي لمصرف السلام، 2016.

3- التقرير السنوي لمصرف السلام، 2017.

4- التقرير السنوي لمصرف السلام، 2018.

5- التقرير السنوي لمصرف السلام، 2019.

6- التقرير السنوي لمصرف السلام،2020.

7- التقرير السنوي لمصرف السلام،2021.

## المراجع باللغة الأجنبية

-1- Banque d'Algérie ،instruction n05/2017 fixant les conditions particuliers relatives a la domiciliation des Opérations d'importations de biens destines a la reventes dans l état, 22/10/2017, p 1.

2-Aslam Bank،Conditions de Banque 20192020،.

3- Hakimah yaacob & Aphizan Abdullah, Standard Issuances for Islamic Finance in International Trade, Paper presented at International Congress on Interdisciplinary Business and Social Science,2012.

## المواقع الإلكترونية

1-مصطفى عبد العظيم، **جريدة الاتحاد الإماراتية**، حوار مع السيد حسني الميزة نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمصرف السلام، 19/12/2006. https://www.alittihad.ae/article/87396/2006/ الموقع الإلكتروني.

2- https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-18.htmlj تاريخ الدخول للموقع 2023/04/26.

3-موقع مركز ابحاث فقه المعاملات الإسلامية: https://www.kantakji.com/accounting

4- موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا: https://www.ifsb.org/ar_membership.php /

# الملاحق

**الملحق رقم 01:**

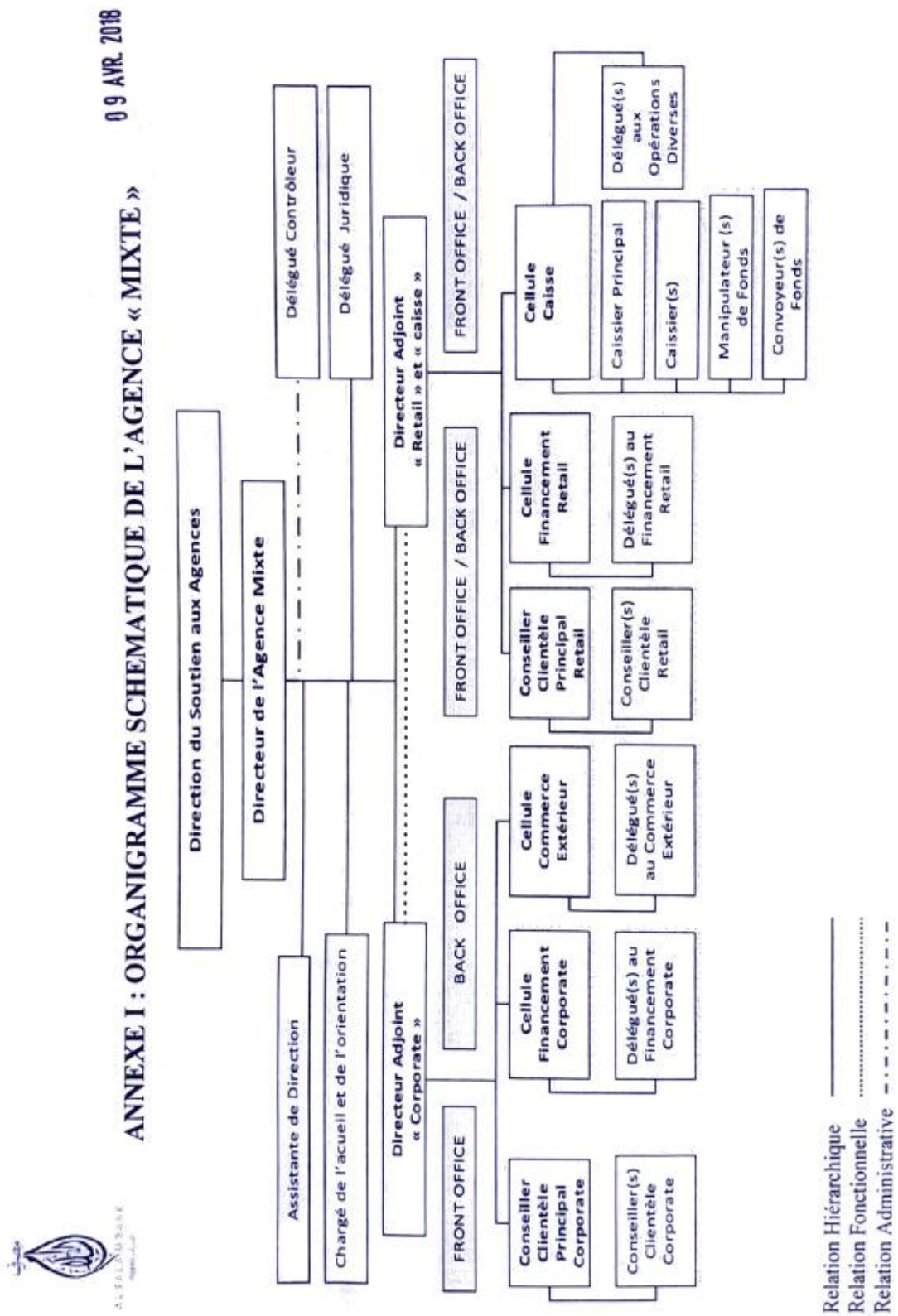

## الملحق رقم 02:

AL SALAM BANK FICHE DES TACHES

| ORGANISATION | DESCRIPTION | |
|---|---|---|
| Responsable du poste occupé | CONSEILLER CLIENTELE « CORPORATE » | |
| Résumé du poste | Orientée principalement sur l'aspect commercial « Corporate » au niveau de l'Agence. | |
| Titre du supérieur hiérarchique | CONSEILLER CLIENTELE PRINCIPAL « CORPORATE » | |
| La Liste des tâches principales | | |
| Les tâches essentielles du poste | 1. Accueillir, orienter, renseigner et conseiller les clients « CORPORATE ». | |
| | 2. Rechercher de nouveaux clients, identifier leurs besoins /vendre les produits et les services bancaires (comptes épargne/services/CIB /coffres forts etc. ...) | |
| | 3. Procéder à l'ouverture et la clôture des comptes clientèle « CORPORATE». | |
| | 4. Saisie de la fiche client et en assure la gestion et mise à jour des fiches clients. (ouverture/Clôture/édition historique) « CORPORATE » | |
| | 5. S'assurer que le client n'est pas frappé d'interdiction bancaire avant toute ouverture de compte et délivrance de chéquier (Centrale des Impayés B.A). | |
| | 6. Traiter, dans les délais requis, les demandes de carnet de chèques de la clientèle et en assurer leur délivrance. | |
| | 7. Renseigner la clientèle sur les opérations du commerce extérieur et réceptionner les dossiers COMEX de la clientèle | |
| | 8. Réceptionner et enregistrer des dossiers de financement de la clientèle « CORPORATE ». | |
| | 9. Contrôler la conformité des dossiers reçus par rapport aux règles et procédures de financement de la banque. | |
| | 10. Prendre en charge avec célérité les réclamations et autres requêtes de la clientèle« CORPORATE ». | |
| | 11. Délivrer les cartes CIB, vendre les contrats acceptants TPE, vendre des contrats porteurs, réceptionner et remettre des codes confidentiels. | |
| | 12. Vente des produits e-banking et e-paiement. | |
| | | |

# فهرس المحتويات

| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| **الإهداء** | – |
| **شكر وعرفان** | – |
| **ملخص الدراسة** | □ |
| **قائمة المحتويات** | □ |
| **قائمة الجداول** | □ |
| **قائمة الأشكال** | □ |
| **قائمة الملاحق** | □ |
| **مقدمة** | أ-هـ |
| **الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة** | 06-32 |
| تمهيد | 06 |
| المبحث الأول: الأدبيات النظرية | 07 |
| المطلب الأول: ماهية المصارف الإسلامية | 07 |
| المطلب الثاني: صيغ الصيرفة الإسلامية | 13 |
| المطلب الثالث: آليات تمويل التجارة الخارجية في المصارف الإسلامية | 15 |
| المبحث الثاني: الدراسات السابقة | 25 |
| المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية | 25 |
| المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية | 29 |
| خلاصة الفصل الأول | 32 |
| **الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة** | 33-50 |
| تمهيد | 33 |
| المبحث الأول: تمويل التجارة الخارجية في مصرف السلام | 34 |
| المطلب الأول: نشأة وتعريف مصرف السلام | 34 |
| المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي والأهداف الرئيسية لمصرف السلام الجزائر | 36 |
| المطلب الثالث: تقييم عمليات تمويل التجارة الخارجية في مصرف السلام الجزائر | 37 |

| | |
|---|---|
| المبحث الثاني: تمويل التجارة الخارجية في مصرف السلام– وكالة برج بوعريريج – | 40 |
| المطلب الأول: التعريف بالوكالة (وكالة برج بوعريريج) | 41 |
| المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لحالة اعتماد مستندي بمصرف السلام وكالة – بـرج بـوعريــريــج – | 43 |
| خلاصة الفصل الثاني | 50 |
| **الخاتمة** | 51 |
| **قائمة المراجع** | 56 |
| **الملاحق** | 60 |
| **فهرس المحتويات** | 63 |